منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني - نيسان / أبريل - حزيران/ يونيو

2022

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني

نيسان / أبريل - حزيران / يونيو

2022

إعداد
ماجد إبراهيم عامر
باحث اقتصادي أول

مراجعة
عبد الفتاح العريفي دندي
مدير الإدارة الاقتصادية

إعتماد
الأستاذ علي سبت بن سبت
الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثاني من عام 2022.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، والمتمثلة في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام من إمدادات وطلب ومستويات المخزونات النفطية المختلفة وغيرها، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخصص **الجزء الثالث** لمتابعة التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	8
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	12
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	12
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	13
1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	13
أ. الأسعار الفورية للنفط الخام	13
ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام	17
ج. أسعار بعض المنتجات النفطية	19
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2022	23
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	23
- الإمدادات النفطية العالمية	23
- الطلب العالمي على النفط	34
- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	41
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	46
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	48
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية	48
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	51
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	52
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	53

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	56
رابعاً : الهيدروجين	61
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	64
سادساً: التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ	74
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	76
ثامناً : الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	80

قائمة الأشكال		رقم الصفحة
الشكل 1:	التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي	12
الشكل 2:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك	15
الشكل 3:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس	16
الشكل 4:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء	17
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية	22
الشكل 6:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي	24
الشكل 7:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية	26
الشكل 8:	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية	29
الشكل 9:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة	32
الشكل 10:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية	33
الشكل 11:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط	35
الشكل 12:	تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة	43
الشكل 13:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع	46
الشكل 14:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية	55
الشكل 15:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	77
الشكل 16:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	78

قائمة الجداول		رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	11
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	14
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	21
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	24
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	31
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	34
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	37
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	40
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	45
الجدول 10:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	50
الجدول 11:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	50
الجدول 12:	تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	54
الجدول 13:	التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	77

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي إنكماشاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2022 وذلك للمرة الأولى منذ عام 2020، متأثراً بتراجع النشاط الاقتصادي في الصين وروسيا وبالمستوى الأقل من المتوقع للإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تعرض الاقتصاد العالمي، الذي لم يتعافى بعد بشكل كامل من تداعيات جائحة كورونا، إلى عدة ضغوطات أخرى تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم العالمية عن المستوى المستهدف من قبل البنوك المركزية بسبب أسعار الطاقة والغذاء المرتفعة ونقص الإمدادات في قطاعات عديدة – لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصادات الأوروبية الرئيسية التي سجلت أعلى معدلات تضخم منذ 40 عام – مما تسبب في تشديد السياسات المالية، فضلاً عن التباطؤ الأكبر من المتوقع في أداء الاقتصاد الصيني على خلفية تجدد عمليات "الإغلاق العام" الصارمة للحد من موجات انتشار فيروس كورونا، وتنامي التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية.

التنبؤات بشأن التضخم العالمي

(تطور معدل التضخم الأكبر من المتوقع، %)

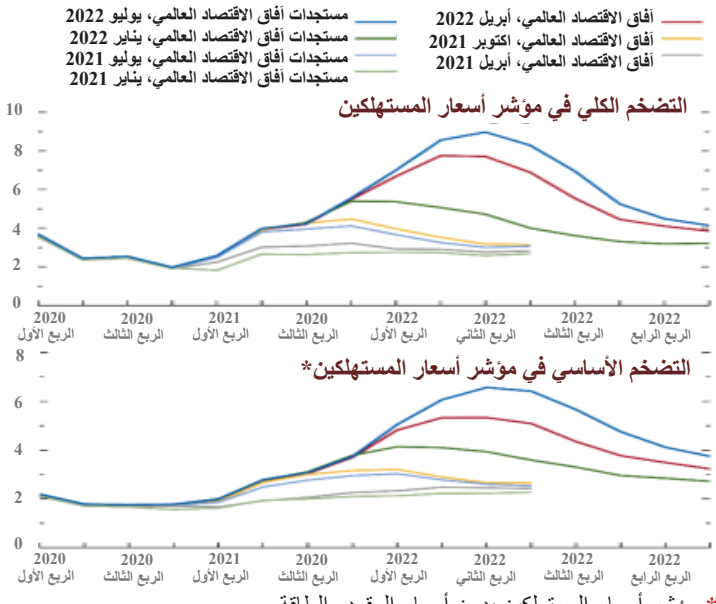

* مؤشر أسعار المستهلكين بدون أسعار الوقود والطاقة.

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية إلى توقف واردات الغاز الطبيعي الأوروبية من روسيا، ومن المحتمل أن يصبح كبح جماح التضخم أمراً أصعب مما هو متوقع، كما أنه من الممكن أن يساهم تشديد الأوضاع المالية العالمية في ارتفاع المديونية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى مستويات حرجة، وقد يتسبب احتمال تفاقم أزمة القطاع العقاري في مزيد من التأثير السلبي على نمو الاقتصاد الصيني، وأخيراً يمكن لتنامي التوترات الجيوسياسية أن يعوق مسيرة التجارة والتعاون على مستوى العالم.

تراجع تدفقات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي

(مليون متر مكعب/يوم)

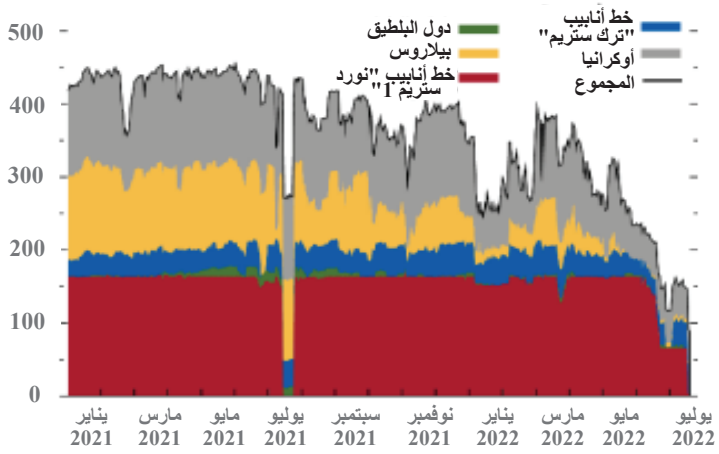

* أحدث بيانات متاحة حتى 12 يوليو 2022.

المصدر: الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الغاز، وشركة تنظيم أنشطة نقل الغاز في أوكرانيا، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي

واستمراراً لسعي **مجموعة أوبك+** نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة، فقد أكدت دول المجموعة على خطة وآلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لها، وقرار تعديل الإنتاج الشهري الإجمالي بالزيادة بمقدار 400 ألف ب/ي خلال شهر أبريل، وبمقدار 432 ألف ب/ي خلال شهري مايو ويونيو 2022.

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي في تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في السادس والعشرون من شهر يوليو 2022 إلى وجود درجة كبيرة من عدم اليقين والضبابية بشأن توقعات نمو الاقتصاد العالمي، وأوضح أنه مع استمرار الضغوط التضخمية على الاقتصادات في مختلف أنحاء العالم، ينبغي أن يكون كبح التضخم هو الأولوية الرئيسية بالنسبة لصانعي السياسات، وسيكون لتشديد السياسة النقدية تكاليف اقتصادية حقيقية لا مفر منها، ولكن التأخر في هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم هذه التكاليف.

ومن شأن النمو الأضعف في الاقتصاد العالمي إلى جانب رفع أسعار الفائدة أن يؤدي إلى التأثير السلبي على ديناميكية الدين العالمي الذي ارتفع إلى مستوى قياسي جديد بلغ 305 تريليون دولار خلال الربع الأول من عام 2022، مع زيادة الديون في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك في الأسواق الناشئة بقيادة الصين، وفقاً لأحدث تقرير سنوي لمراقبة الديون صادر عن معهد التمويل الدولي في شهر مايو 2022، الذي يشير إلى أن نسبة الدين العالمي إلى الناتج الإجمالي العالمي قد تراجعت إلى 348% خلال الربع الأول من 2022، مقارنة بالمستوى القياسي المسجل في 2020 البالغ 360%، ومع ذلك فإن هذه النسبة لا تزال أعلى بكثير من المستويات المسجلة قبل جائحة فيروس كورونا في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 بمعدل 3.2%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.6%. كما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 2.9% في عام 2023، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.6%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2022- 2023)

(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2022		التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2022		التغير في التوقعات الأولية (%)	
	2022	2023	2022	2023	2022	2023
العالم	**3.2**	**2.9**	**3.6**	**3.6**	**(0.4)**	**(0.7)**
الاقتصادات المتقدمة	2.5	1.4	3.3	2.4	(0.8)	(1.0)
الولايات المتحدة الأمريكية	2.3	1.0	3.7	2.3	(1.4)	(1.3)
منطقة اليورو	2.6	1.2	2.8	2.3	(0.2)	(1.1)
المملكة المتحدة	3.2	0.5	3.7	1.2	(0.5)	(0.7)
اليابان	1.7	1.7	2.4	2.3	(0.7)	(0.6)
الصين	3.3	4.6	4.4	5.1	(1.1)	(0.5)
الهند	7.4	6.1	8.2	6.9	(0.8)	(0.8)
البرازيل	1.7	1.1	0.8	1.4	0.9	(0.3)
روسيا	(6.0)	(3.5)	(8.5)	(2.3)	2.5	(1.2)

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2022 ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2022.

الشكل (1)
التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2022 – 2023 (%)

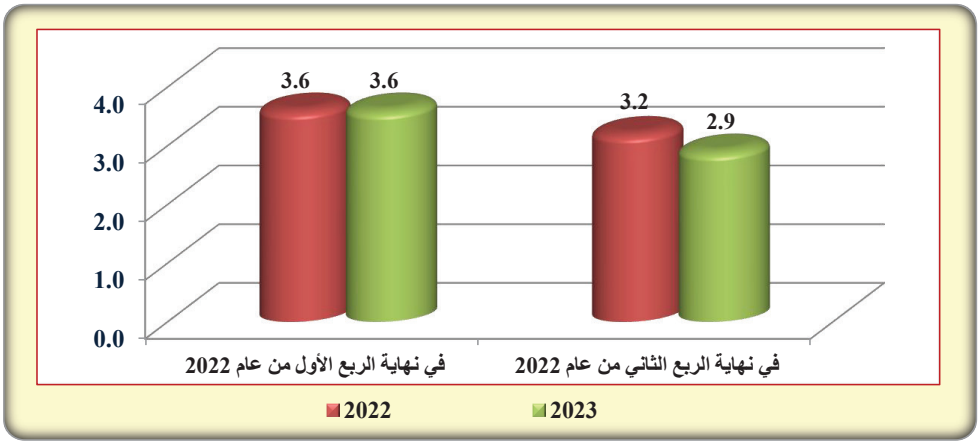

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2022 ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2022.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2022 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 بمعدل 2.5%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الأول من نفس العام البالغة 3.3%. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.4% في عام 2023، وهو مستوى أقل مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 2.4%، يعكس هذا الانخفاض في التوقعات إلى حد كبير الأداء الاقتصادي الأضعف من المتوقع في الربعين الأول والثاني من 2022، حيث انخفض زخم الاستهلاك الخاص بشكل ملحوظ، بسبب التراجع المستمر في القوة الشرائية – لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، والتأثير المتوقع من تشديد السياسة المالية مع قيام البنك المركزي الأوروبي بإنهاء مشتريات الأصول الصافية ورفع أسعار الفائدة في شهر يوليو 2022.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث انخفضت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين خلال عامي 2022 و2023 إلى 3.3% و4.6% مقارنة بالتوقعات

في نهاية الربع السابق البالغة 4.4% و5.1% على الترتيب، بسبب تجدد إجراءات الإغلاق والقيود على حركة التنقل للحد من تفشي الإصابات بفيروس كورونا في إطار استراتيجية الصين بشأن "Zero - COVID" وهو ما أدى إلى انقطاع النشاط الاقتصادي على نطاق واسع وبصورة حادة – خاصة في مدينة Shanghai وهي المركز الرئيسي لسلاسل الإمداد العالمية التي توقف نشاطها الاقتصادي على مدار ثمانية أسابيع تقريباً. يأتي ذلك إلى جانب أزمة قطاع العقارات المتفاقمة في الصين وما صاحبها من انخفاض في المبيعات والاستثمارات العقارية. كما يعكس انخفاض التوقعات بالنسبة للهند بصفة أساسية الأوضاع الخارجية الأقل إيجابية وتشديد السياسة النقدية بوتيرة أسرع.

وفي المقابل، يتوقع انكماش الاقتصاد الروسي في عام 2022 بشكل أقل من التوقعات السابقة على خلفية صمود صادراتها من النفط الخام وتلك الغير مرتبطة بالطاقة بصورة أفضل من المتوقع، بينما تم خفض توقعات نمو الاقتصاد الروسي في عام 2023 انعكاساً لتوقع فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على روسيا. وتم رفع التوقعات بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية في عام 2022 نتيجة تحقيق تعافي أكبر في أداء اقتصاداتها الكبرى، بما في ذلك الاقتصاد البرازيلي.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2022 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2022، مسجلة أعلى مستوياتها في عدة أعوام، بدعم رئيسي من قوة أساسيات سوق النفط الفعلية وانتعاش أسواق العقود الآجلة وسط ارتفاع الطلب على النفط الخام من مصافي التكرير تزامناً مع بداية موسم القيادة الصيفي وهوامش الأرباح المرتفعة، فضلاً عن توافر إمدادات محدودة بسبب الانقطاعات غير المخطط لها في العديد من مناطق الإنتاج بما في ذلك دولة ليبيا والإكوادور، والتطورات الجيوسياسية في شرق أوروبا.

وقد حد من الارتفاع في أسعار النفط الخام عدد من العوامل من أهمها عمليات صيانة مصافي التكرير في عدة مناطق، وتباطؤ عمليات الشراء من الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط في ظل إعادة فرض قيود التنقل وتمديد إجراءات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا، والإعلان عن سحب إضافي كبير من المخزونات الاستراتيجية الأمريكية، ومخاوف حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي قد يكون له تأثير سلبي على الطلب على النفط.

وبشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 14.9 دولار/برميل، أو ما يعادل 15.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 112.4 دولار/برميل وهو أعلى مستوى له منذ الربع الأول من عام 2012، وهو مستوى مرتفع أيضاً بحوالي 45.1 دولار/برميل، أي ما يعادل 66.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2021. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (2)،*** المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2021 – 2022).

الجدول (2)
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2021 – 2022)، (دولار/ برميل)

الخامات	2021			2022		التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2021
سلة أوبك منها :	**67.3**	**72.6**	**79.0**	**97.6**	**112.4**	**14.9**	**45.1**
خليط الصحراء الجزائري	68.0	73.4	80.3	103.6	117.7	14.1	49.6
العربي الخفيف السعودي	68.2	73.5	79.7	97.7	113.7	16.0	45.5
مربان الاماراتي	67.5	72.3	79.8	97.3	110.7	13.4	43.2
خام التصدير الكويتي	67.9	73.3	79.8	97.8	113.8	16.0	45.9
السدرة الليبي	66.4	71.9	78.4	100.7	114.2	13.5	47.8
البصرة العراقي	67.4	72.5	78.4	97.1	110.7	13.6	43.3
خامات اخرى :							
دبي	66.9	71.6	78.4	95.3	107.9	12.6	40.9
البحري القطري	68.0	73.5	80.1	97.7	113.0	15.4	45.1
برنت	68.6	73.4	79.7	101.1	113.7	12.6	45.0
خام غرب تكساس	66.1	70.6	77.4	94.5	108.7	14.2	42.6

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2022)
(دولار/برميل)

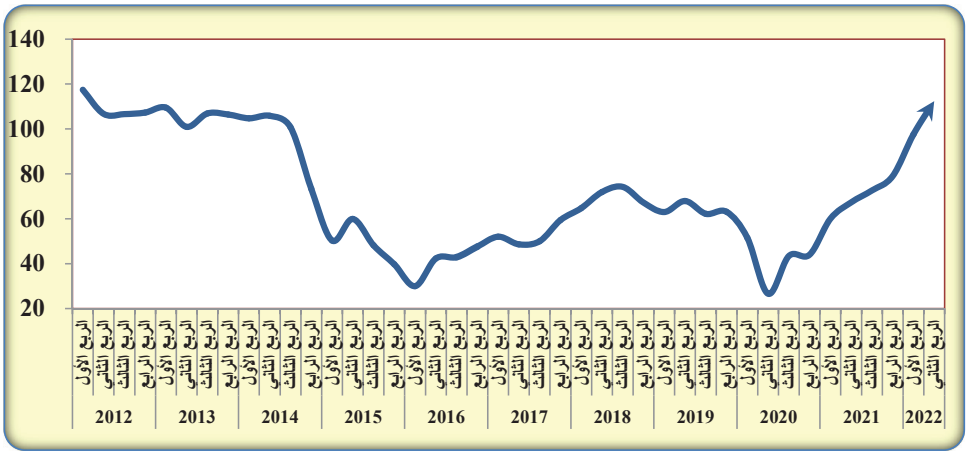

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الثاني من عام 2022 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 5.8 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الثاني من عام 2022 وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق. كما قل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 1.3 دولار/برميل بالمقارنة مع 3.6 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2022.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 12.6 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 107.9 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 12.6 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 113.7 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 14.2 دولار/برميل مقارنة بالربع الأول من عام 2022 ليبلغ 108.7 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (3)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2021- 2022).

الشكل (3)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2021- 2022)
(دولار/برميل)

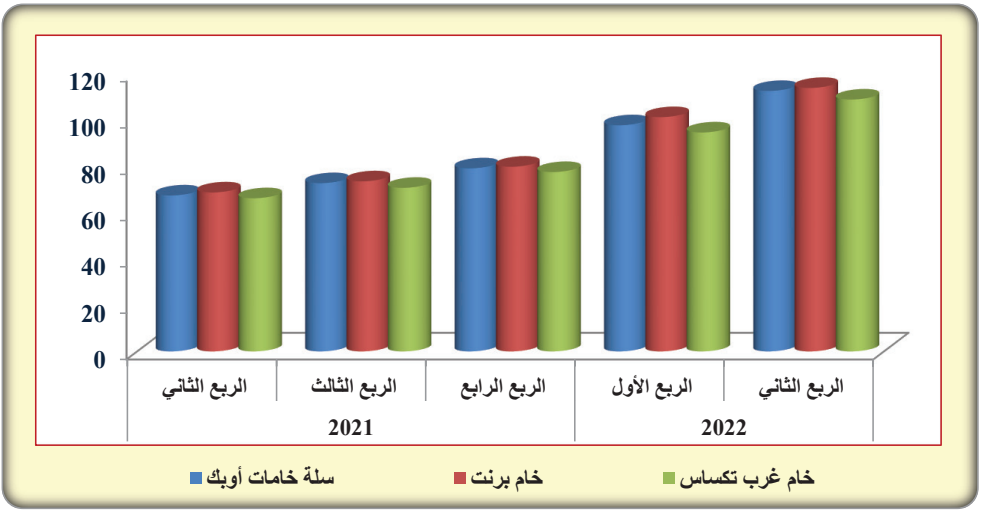

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثاني من عام 2022 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 16.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 113.7 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 66.7% بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2021، وارتفع خام التصدير الكويتي بنسبة 16.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 113.8 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 67.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مربان الإماراتي بنسبة 13.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 110.7 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 63.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 13.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 114.2 دولار/ برميل، مرتفعاً بنسبة 71.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفعت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 13.6% و 15.7% و 14% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 117.7 دولار/برميل و 113 دولار/برميل و 110.7 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 72.9% و 66.3% و 64.2% تباعاً بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.***

الشكل (4)
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2021- 2022)
(دولار/برميل)

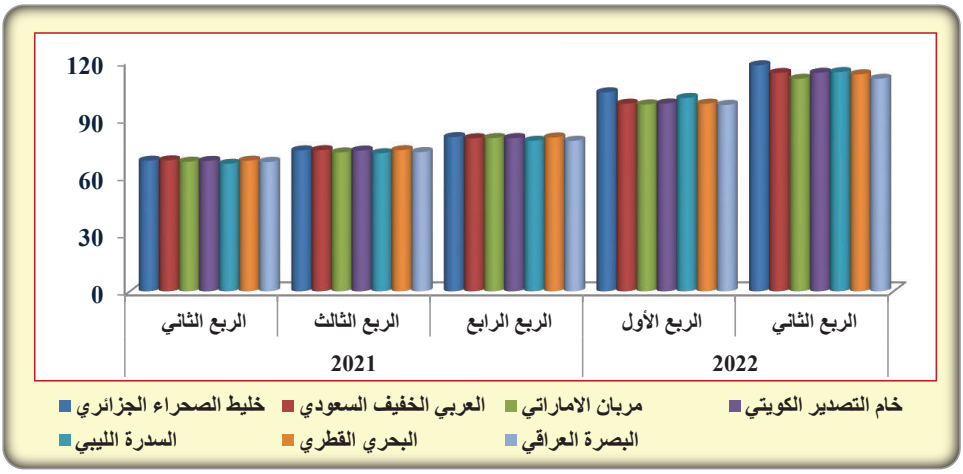

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

على مدى الفترة من بداية شهر مارس وحتى منتصف شهر أبريل 2022 كانت اتجاهات أسعار النفط الآجلة هي الأكثر تقلباً منذ يونيو 2020، يأتي ذلك وسط تنامي التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا وتجدد عمليات الإغلاق المرتبطة بفيروس كورونا في الصين وخطط وكالة الطاقة الدولية (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية) بشأن السحب من مخزوناتها الاستراتيجية.

وفي ختام جلسات التداول بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) للأسبوع المنتهي في 20 مايو 2022، تجاوزت أسعار عقود خام غرب تكساس أسعار عقود خام برنت للمرة الأولى منذ عام 2020، تزامناً مع انخفاض المخزونات الاستراتيجية الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ شهر نوفمبر 1987، وانخفاض مخزونات الغازولين للأسبوع السابع على التوالي مسجلة أدنى مستوى لها منذ نهاية عام 2021، قبل أسبوعين من بدء موسم القيادة.

وقد ارتفعت أسعار النفط الخام الآجلة خلال شهر مايو 2022 للشهر السادس على التوالي، مسجلة أطول سلسلة مكاسب شهرية لها منذ عام 2011. كما سجلت عقود خام برنت وخام غرب تكساس أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر في ختام جلسات التداول بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) للأسبوع المنتهي في 10 يونيو 2022، بدعم من كل من تنامي التوقعات بشأن قوة الطلب لا سيما في الصين، والمخاوف حيال عدم تمكن بعض دول أوبك+ من تحقيق زيادة الإنتاج المستهدفة المتفق عليها وهو ما يعني استمرار شح الإمدادات في السوق النفطية، وانخفاض مخزونات الغازولين الأمريكية إلى أدنى مستوى لها منذ نوفمبر 2021 وسط استمرار زيادة الطلب الموسمي على الوقود برغم ارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير وطلبها على النفط إلى مستوياتها قبل الجائحة، فضلاً عن تراجع آفاق التوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن برنامجها النووي ورفع العقوبات الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني.

يأتي ذلك قبل أن تنخفض أسعار النفط الخام الآجلة في النصف الثاني من شهر يونيو 2022 متأثرة بتنامي المخاوف حيال حدوث ركود في الاقتصاد العالمي ومن ثم ضعف الطلب على النفط، مع قيام البنوك المركزية الرئيسية برفع أسعار الفائدة لكبح التضخم، لتتراجع أسعار النفط الخام الآجلة خلال شهر يونيو 2022 مسجلة أول خسائر شهرية لها منذ نوفمبر 2021.

وعلى المستوى الفصلي، ارتفعت عقود خام برنت خلال الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 6.4% مقارنة بالربع السابق، وهو الارتفاع الفصلي الثاني لها على التوالي. بينما ارتفعت عقود خام غرب تكساس الأمريكي بنسبة أقل بلغت 5.5%، وهو الارتفاع الفصلي التاسع لها على التوالي.

وشهد الربع الثاني من عام 2022 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex)

منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد توسعت متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الثاني 2022 لتصل إلى 3.4 دولار/برميل، وهو مستوى أعلى بالمقارنة مع 3.1 دولار/ برميل في الربع السابق. يذكر في هذا السياق، أن العقود الآجلة لخام برنت ظلت مدعومة بشكل كبير بعلاوة المخاطر الجيوسياسية في شرق أوروبا مقارنة بالمعايير الدولية الأخرى بما في ذلك خام غرب تكساس، كما تلقت الدعم أيضاً من انخفاض الإمدادات بسبب بعض عمليات صيانة الحقول في بحر الشمال، ونقص إنتاج النفط في حوض المحيط الأطلسي، وتعطل الإمدادات من ليبيا، وانخفاض واردات النفط من روسيا، فضلاً عن الطلب القوي على خامات بحر الشمال من المصافي الأوروبية. في المقابل، كان لارتفاع إنتاج النفط الخام الأمريكي، والسحب من مخزونات النفط الاستراتيجية، دوراً في الحد من الارتفاع في أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس، بينما ساهم انخفاض مخزونات النفط الخام بمركز التخزين الأمريكي الرئيسي Cushing إلى أدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2014 في عدم توسع متوسط الفروقات بين الخامين.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثاني من عام 2022 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز ارتفاعاً في **سوق سنغافورة** خلال الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 26.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 142.9 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 86.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع مستويات الطلب في الأسواق الأسيوية (لا سيما في الهند)، تزامناً مع إنهاء عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على حركة التنقل المرتبطة بفيروس كورونا في جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، كان لأحدث تفشي لهذا الفيروس في الصين وما صاحبه من قيود صارمة لمنع انتشاره دوراً في الحد من قوة أسواق الوقود الأسيوية.

كما ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق الخليج الأمريكي** بنسبة 40.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 169.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 85.8% على أساس سنوي. هذا وقد تلقى سعر الغازولين دعماً من استمرار تجاوز التعافي القوي في متطلبات الوقود لإمدادات المنتجات، يأتي ذلك وسط ذروة موسم القيادة وارتفاع صادرات الغازولين إلى أمريكا الجنوبية (تحديداً البرازيل والمكسيك)، مما كان له دور في تراجع مخزونات الغازولين الأمريكية، لتصل في الأسبوع الثاني من شهر يونيو 2022 إلى أدنى مستوياتها منذ نهاية شهر نوفمبر 2021.

وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية وقوة الطلب مع بداية موسم القيادة الصيفي قد دفع متوسط أسعار الغازولين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أعلى مستوى له على الإطلاق ليبلغ 5.679 دولار للغالون في 19 يونيو 2022، وفقاً لجمعية السيارات الأمريكية.

وعلى المستوى الشهري، بلغ متوسط أسعار الغازولين الممتاز في السوق الأمريكي خلال شهر يونيو 2022 حوالي 5.219 دولار للغالون، وهو مستوى قياسي جديد، حيث لم تكن الإمدادات المحلية والواردات قادرة على مواكبة الطلب المتزايد. ومن الملاحظ أن مكونات سعر التجزئة "Retail Price" بالنسبة للغازولين خلال شهر يونيو 2022 تشكل حصة الخام منها نسبة 55% من السعر، ونسبة 10% للضرائب و 8% للتسويق والتوزيع، 27% لهامش التكرير.

وعلى وقع تلك المعطيات، دعا الرئيس الأمريكي في 22 يونيو 2022 الكونجرس لتعليق ضريبة الغازولين الفيدرالية لمدة ثلاثة أشهر للحد من مستويات الأسعار القياسية، كما حث الولايات على تعليق الضرائب على الوقود مؤقتاً، والتي غالباً ما تكون أعلى من المعدلات الفيدرالية، وطلب من شركات النفط الأمريكية الكبرى تقديم اقتراحات حول كيفية إعادة طاقة التكرير المتوقفة.

وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 33.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 148.2 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 90.4% على أساس سنوي. وفي ***سوق روتردام*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 38.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 162.7 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 95.5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، مدفوعاً بتحسن مؤشرات حركة التنقل لتتجاوز مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا في منتصف شهر يونيو 2022.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثاني من عام 2022، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (5).***

الجدول (3)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2021 –2022)

(دولار/ برميل)

	السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثاني 2021	سنغافورة	76.8	73.6	72.0
	روتردام	83.2	74.5	65.9
	البحر المتوسط	77.8	73.8	67.2
	الخليج الأمريكي	91.2	70.4	57.7
الربع الثالث	سنغافورة	83.4	79.5	76.9
	روتردام	91.9	80.8	71.2
	البحر المتوسط	86.5	80.5	72.5
	الخليج الأمريكي	98.1	75.6	62.4
الربع الرابع	سنغافورة	93.8	90.6	89.4
	روتردام	98.2	92.0	77.7
	البحر المتوسط	91.1	91.1	79.6
	الخليج الأمريكي	100.3	86.5	67.5
الربع الأول 2022	سنغافورة	113.3	117.1	114.3
	روتردام	117.2	123.5	94.5
	البحر المتوسط	111.1	121.0	97.5
	الخليج الأمريكي	121.0	112.2	82.8
الربع الثاني	سنغافورة	142.9	159.3	149.9
	روتردام	162.7	161.0	99.5
	البحر المتوسط	148.2	156.5	106.0
	الخليج الأمريكي	169.5	143.3	93.0
التغير عن (دولار/برميل) الربع الأول 2022	سنغافورة	**29.6**	**42.2**	**35.6**
	روتردام	**45.5**	**37.6**	**5.0**
	البحر المتوسط	**37.1**	**35.5**	**8.5**
	الخليج الأمريكي	**48.5**	**31.1**	**10.2**
الربع الثاني 2021	سنغافورة	**66.1**	**85.6**	**77.9**
	روتردام	**79.5**	**86.6**	**33.6**
	البحر المتوسط	**70.4**	**82.7**	**38.9**
	الخليج الأمريكي	**78.2**	**72.8**	**35.3**

المصادر: ـ أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2021-2022)
(دولار/برميل)

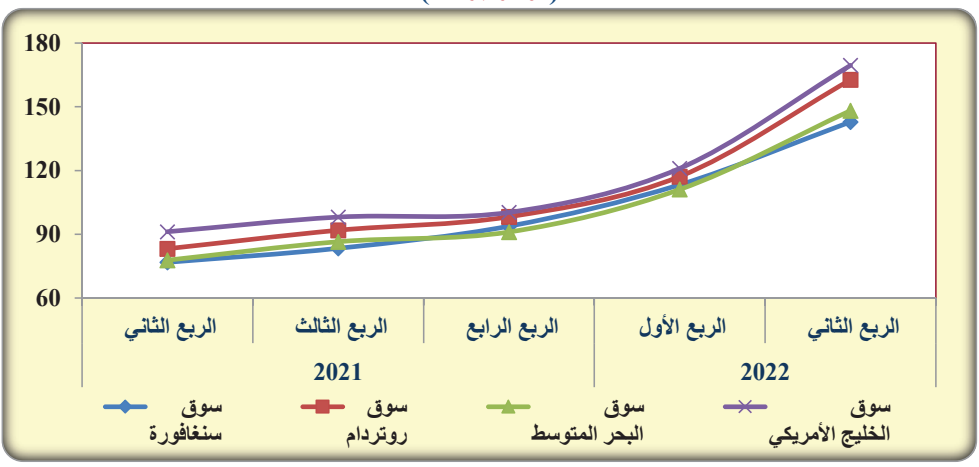

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثاني من عام 2022 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في كل من سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، و أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق العالمية بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 161 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 30.4% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 116.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر 159.3 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 36% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 116.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر بلغ 156.5 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 29.4% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 112% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الأمريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 143.3 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2022 بنسبة ارتفاع بلغت 27.7% بالمقارنة مع الربع السابق، و 103.5% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 31.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 149.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 108.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 8.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 106 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 57.9% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من ***سوق روتردام*** بنسبة 5.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 99.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 51% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 12.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 93 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 61.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثاني من عام 2022

ساد خلال الربع الثاني من عام 2022 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[1]) انخفاضاً بمقدار 154 ألف برميل/ يوم خلال الربع الثاني من عام 2022، أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 99 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الانخفاض الملحوظ في إنتاج روسيا تزامناً مع التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وتراجع الإمدادات من بحر الشمال بسبب بعض عمليات صيانة الحقول. وفي المقابل، كان للتعافي الملحوظ في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب قرارات مجموعة أوبك+ بشأن آلية زيادة الإنتاج الشهرية، دوراً في الحد من انخفاض الإمدادات النفطية العالمية، ***كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).***

[1] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
الربع الثاني 2021		30.8	63.3	94.1
الربع الثالث		32.2	63.6	95.8
الربع الرابع		33.0	64.9	97.9
الربع الأول 2022		33.7	65.4	99.1
الربع الثاني*		34.0	64.9	99.0
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2022	0.3	(0.4)	(0.2)
	الربع الثاني 2021	3.2	1.7	4.9

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

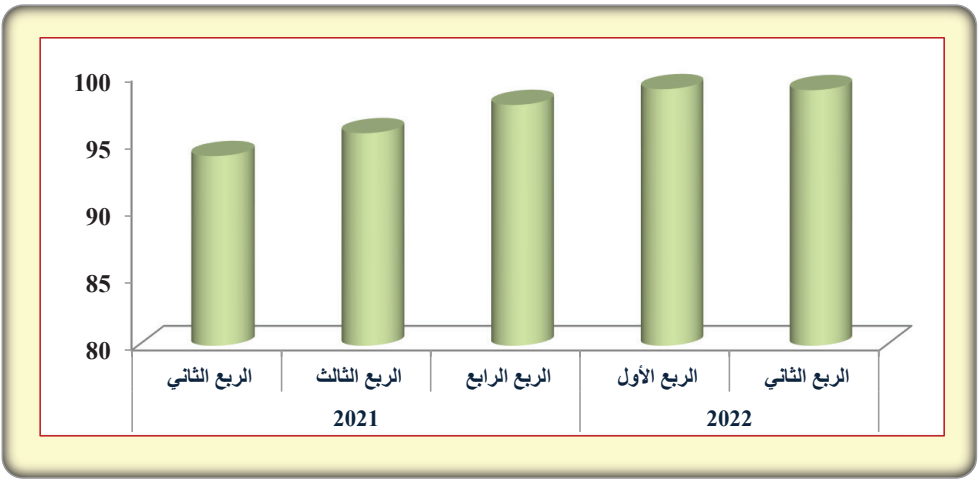

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**

ارتفعت الإمدادات النفطية **(نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)** لدول أوبك خلال الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 266 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 34 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 3.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 10.9% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني من عام 2022، فقد ارتفعت إلى 34.4%، وهو مستوى أعلى من النسبة البالغة 34.1% خلال الربع السابق، وأعلى من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 32.7%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من **النفط الخام** فقط خلال الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 266 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 28.6 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 3.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 5.39 مليون برميل/يوم.

يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى حفاظ **دول أوبك+** على آلية تقليص تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج الشهرية "أي زيادة الإنتاج" بمقدار 400 ألف ب/ي خلال شهر أبريل 2022 وبمقدار 432 ألف ب/ي خلال شهري مايو ويونيو، إلى جانب الارتفاع النسبي في إنتاج كلاً من إيران وفنزويلا. يأتي ذلك على الرغم من الانخفاض الملحوظ في امدادات دولة ليبيا متأثرة بإعلان حالة القوة القاهرة على كل من حقلي الفيل والشرارة، وميناء الزويتينة متضمناً كافة الحقول والوحدات الانتاجية المرتبطة بهذا الميناء، وكذلك موانئ البريقة والسدرة وراس لانوف لفترة مؤقتة.

- **إمدادات دول خارج أوبك**

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 420 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 64.9 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

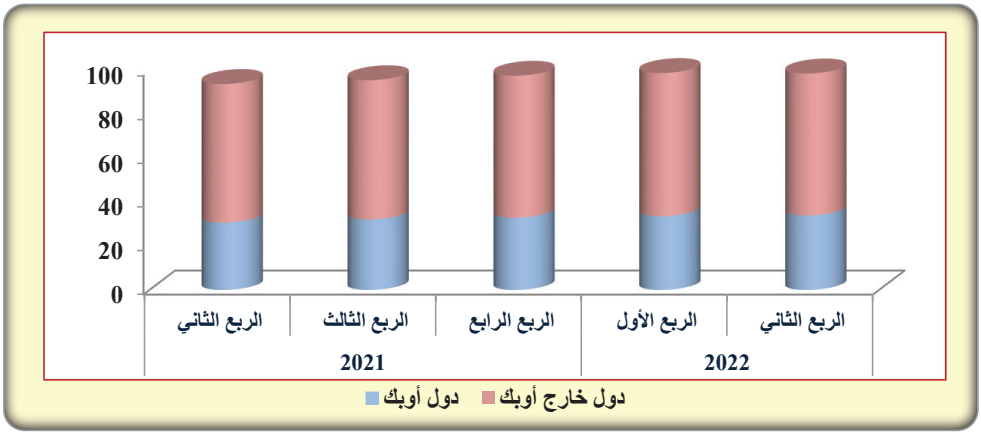

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الانخفاض في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثاني من عام 2022 بشكل رئيسي إلى انخفاض الإمدادات النفطية من روسيا وأوروبا، على الرغم من ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع انتاج دول أوبك+ غير الأعضاء في منظمة أوبك تماشياً مع آلية الزيادة الشهرية في الإنتاج المتفق عليها.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[2]، فقد ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الثاني من عام 2022، تزامناً مع التعافي الملحوظ في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليبلغ نحو 18.94 مليون برميل/ يوم، مشكلاً ارتفاعاً بمقدار 680 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. وهنا تجدُر الإشارة إلى ارتفاع معدل انتاج النفط الخام الأمريكي في نهاية الربع الثاني 2022 إلى 12.1 مليون برميل/يوم وهو أعلى مستوى له مُنذ نهاية شهر أبريل 2020، مقترباً من المستوى القياسي المحقق في عام 2019 البالغ 12.3 مليون برميل/يوم، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك تزامناً

[2] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

مع رفع شركات الطاقة الأمريكية لعدد حفارات النفط العاملة بمقدار 62 حفارة خلال نفس الفترة، ليصل إجماليها في نهاية شهر يونيو إلى 595 حفارة وهو أعلى مستوى له مُنذ شهر مارس 2020، مرتفعاً بنسبة 58.2% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes الأمريكية. حيث شجعت أسعار النفط الخام المرتفعة وتزايد الطلب الموسمي شركات الطاقة على رفع معدلات إنتاجها، مع مطالبة الرئيس الأمريكي ووزارة الطاقة الأمريكية لتلك الشركات بزيادة إنتاج النفط الخام على المدى القريب تجنباً لنقص الإمدادات في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية. هذا وتجدر الإشارة إلى تأثر إنتاج النفط الخام الأمريكي بالعاصفة الثلجية الشديدة التي اجتاحت ولاية North Dakota خلال شهر أبريل 2022.

وفي المقابل انخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثاني من عام 2022، لتصل إلى نحو 5.3 مليون برميل/يوم خلال شهر مايو، تزامناً مع بدء عمليات الصيانة الموسمية لحقول الرمال النفطية الكندية الرئيسية.

بينما استقرت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الثاني من عام 2022 مسجلة مستوى بلغ نحو 1.99 مليون برميل/يوم، وفي هذا السياق، ارتفع الإنتاج في منطقة ENI 1 وبعض الحقول الأخرى، بينما انخفض الإنتاج من حقل Ku-Maloob-Zaap. يذكر أن المكسيك تخطط لوقف صادرات النفط الخام في عام 2023 كجزء من هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الوقود، حيث أشارت شركة PEMEX إلى أنها ستخفض صادرات النفط الخام خلال عام 2022 بأكثر من النصف لتصل إلى 435 ألف برميل/يوم، قبل التخلص التدريجي من الصادرات في العام التالي.

وانخفضت الامدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الثاني من عام 2022 لتصل إلى نحو 3.58 مليون برميل/يوم. حيث انخفض إنتاج النفط الخام في النرويج بسبب الصيانة الموسمية المبكرة في عدد من الحقول المتعلقة بمنشآت حقل Troll لمزج الخام، وكذلك الصيانة الموسمية في المنصات البحرية مع إعطاء شركات الطاقة الأولوية لإنتاج الغاز الطبيعي. كما تأثرت الإمدادات النفطية في المملكة المتحدة سلباً بانخفاض مستويات الاستثمار، وتأخر تنفيذ المشروعات الجديدة المرتبط بجائحة فيروس كورونا، مع تراجع أداء حقول النفط الناضجة.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 80 ألف برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2022. يأتي ذلك تزامناً مع استمرار ارتفاع إنتاج حقل Sepia في البرازيل الذي بدأ تشغيله في شهر أغسطس 2021، إلى جانب ارتفاع إنتاج حقل Peregrino في حوض Santos، وبدء الإنتاج من حقل Mero النفطي – ثالث أكبر حقل في مناطق ما قبل الملح بعد حقل Buzios وحقل Tupi الذي شهد عمليات صيانة كان لها دور في الحد من ارتفاع إمدادات النفط في البرازيل.

واستقرت إمدادات **الصين** النفطية خلال الربع الثاني من عام 2022 عند 4.49 مليون ب/ي وهو نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق. وفي هذا السياق، لن يكون لتجدد عمليات الإغلاق الصارمة المرتبطة بفيروس كورونا تأثير كبير على إنتاج النفط في الصين، حيث لا يزال من المتوقع أن يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في عام 2022 من خلال استثمارات الشركات الصينية في المشروعات الجديدة الناشئة، والآبار الإضافية ومشروعات تطوير حقول النفط والاستخلاص المعزز لإنتاجه. يذكر أن شركة الصين الوطنية للنفط البحري قد سبق وأن أعلنت عن استثمارات قيمتها 13 مليار دولار لتعزيز إمدادات النفط والغاز، تهدف بالدرجة الأساس إلى تجنب تكرار أزمة الطاقة التي واجهتها الصين في عام 2021.

وتزامناً مع استمرار تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، انخفضت إمدادات روسيا النفطية بشكل حاد بلغ 700 ألف ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2022 لتصل إلى 10.63 مليون برميل/يوم، حيث انخفضت بمقدار 964 ألف ب/ي في شهر أبريل، قبل أن تعاود ارتفاعها بعد ذلك خلال شهري مايو ويونيو. كما تراجعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا (بما في ذلك كازاخستان وأذربيجان) بشكل طفيف بلغ نحو 15 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح ***الشكل (8)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2021 -2022).

الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

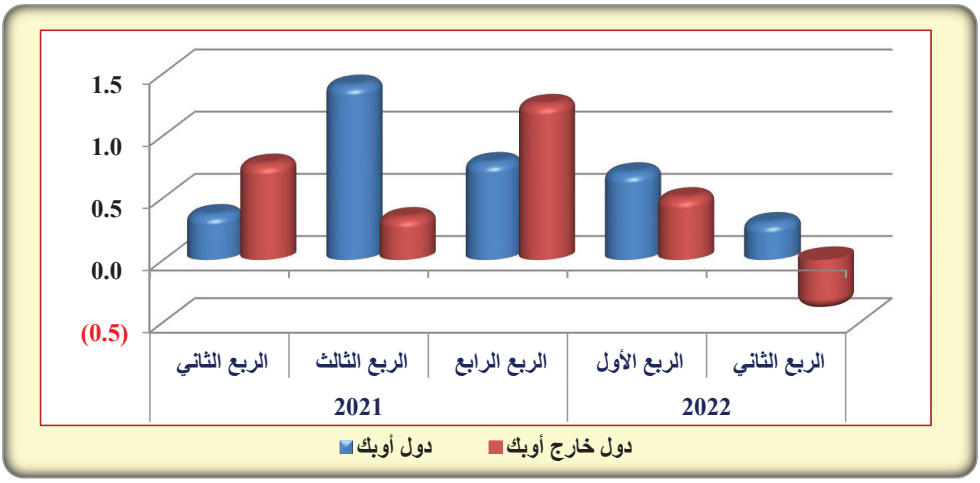

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية[3]،وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 377 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 4.6% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 8.585 مليون برميل/يوم وهو أعلى مستوى منذ الربع الأول 2020، مرتفعاً بمقدار 650 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 8.2% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 73% من إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ 11.75 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويعزى الارتفاع في إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2022 إلى الزيادة الملحوظة في أسعار النفط الخام واستجابة شركات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية لتلبية الطلب الموسمي القوي. هذا وقد استمر التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي

[3] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.

وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، وهو ما قد يتغير خلال الأشهر القليلة القادمة وسط دعوات من الإدارة الأمريكية بزيادة الإنتاج للحد من ارتفاع أسعار النفط في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة.

ولا يزال ضغط المستثمرين للحفاظ على انضباط رأس المال هو السبب الرئيسي الذي يجعل شركات الطاقة يحدون من زيادة إنتاج النفط الصخري على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط. يأتي ذلك إلى جانب أسباب أخرى مثل محدودية توفر المعدات، وقضايا سلاسل التوريد التي تواجه صناعة النفط الصخري الأمريكي.

ووفقاً لأحدث استطلاع تم إجرائه في شهر يوليو 2022 يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 38 دولار/برميل في مناطق أخرى، **كما يوضح الشكل التالي.**

أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة

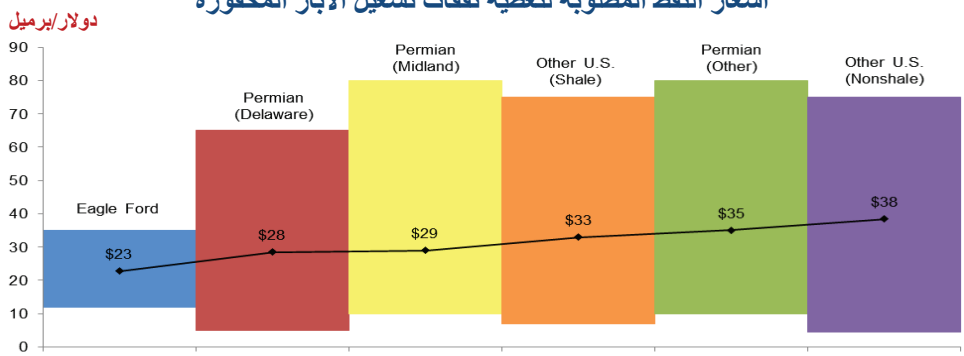

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، يوليو 2022.

في حين تحتاج تلك الشركات إلى سعر يتراوح ما بين 48 إلى 69 دولار/برميل لحفر بئر جديد مربح. في هذا السياق، فأن الشركات الكبيرة (التي يبلغ إنتاجها من النفط الخام 10 آلاف ب/ي أو أكثر) تحتاج إلى 49 دولار/برميل في المتوسط، بينما تحتاج الشركات الصغيرة (التي يبلغ إنتاجها من النفط الخام أقل من 10 آلاف ب/ي) إلى متوسط 59 دولار/برميل، **كما يوضح الشكل التالي.**

أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح

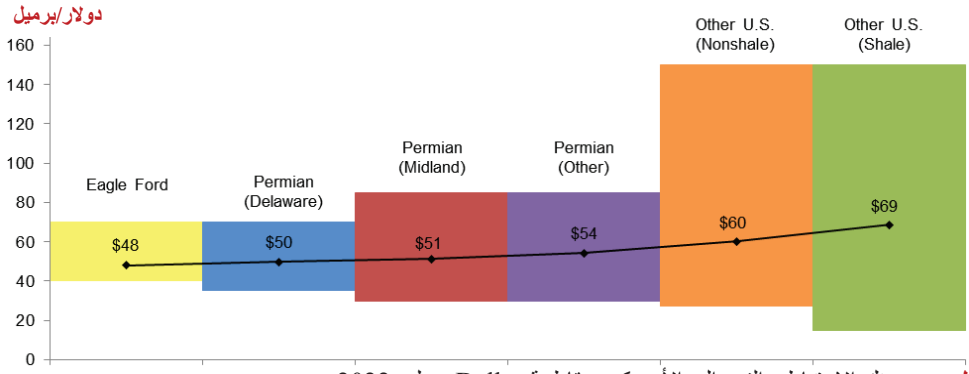

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، يوليو 2022.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثاني من عام 2022، فقد ارتفع بمقدار 74 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 645 حفارة وهو أعلى مستوى منذ الربع الأول 2020، مرتفعاً بمقدار 238 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد ارتفاعاً شهرياً متواصلاً منذ شهر سبتمبر 2020، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).***

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2022– 2021)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
	الربع الثاني 2021	7.935	407
	الربع الثالث	8.150	449
	الربع الرابع	8.316	500
	الربع الأول 2022	8.208	571
	الربع الثاني*	8.585	645
التغير عن	الربع الأول 2022	**0.377**	**74**
	الربع الثاني 2021	**0.650**	**238**

*بيانات تقديرية

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues.

الشكل (9)
المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة، (2021– 2022)

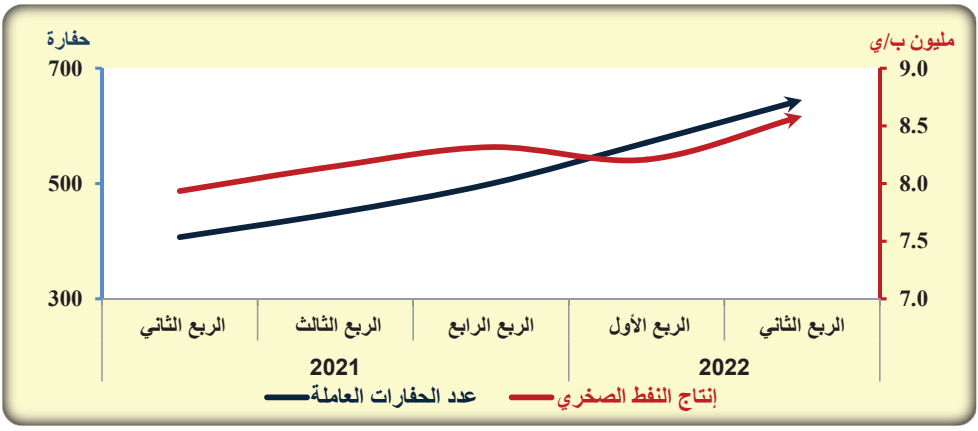

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- **الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية**

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 352 بئر أو بنسبة 14.9% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو الارتفاع الفصلي السابع على التوالي، ليصل إلى 2709 بئر، مرتفعاً بمقدار 1102 بئراً مقارنة بالمستوى المسجل في الربع المماثل من عام 2021. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار خام غرب تكساس والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (10).***

الشكل (10)
تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة (2021 –2022)

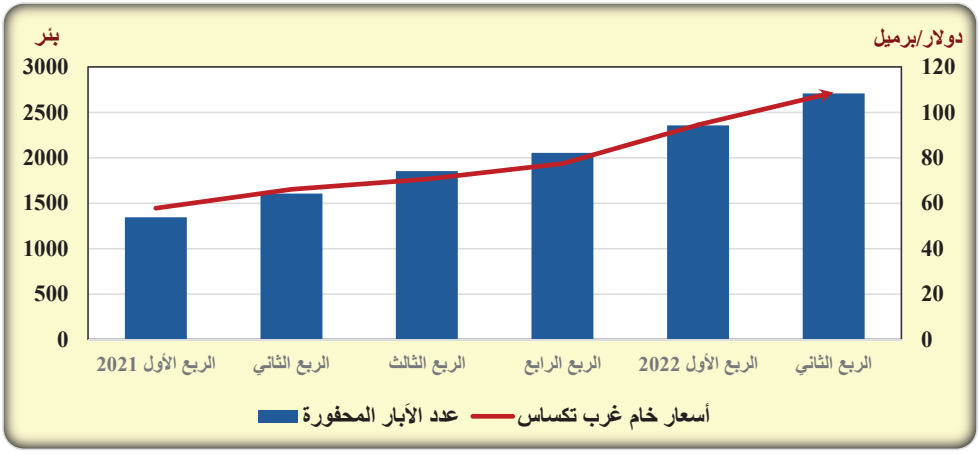

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع إجمالي عدد الآبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 85 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 2862 بئراً وهو أعلى مستوى لها مُنذ الربع الأول من عام 2020.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بنحو 153 بئراً، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليبلغ عددها 4245 بئر، وهو أدنى مستوى مسجل منذ بدء تسجيل تلك البيانات في نهاية عام 2013، منخفضاً بنحو 1914 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2021. ويؤكد هذا الانخفاض الملحوظ على تركيز الشركات المنتجة على استكمال الأبار بدلاً من حفر آبار

جديدة، وهو ما قد يحد من نمو إنتاج النفط الأمريكي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تظهر أحدث بياناتها انخفاض عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في كل من مناطق Eagle Ford و Bakken إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق، وانخفاضها في حوض Permian إلى أدنى مستوياتها منذ شهر ديسمبر 2016. وانخفاضها في منطقة Anadarko إلى أدنى مستوياتها منذ شهر ديسمبر 2017.

- الطلب العالمي على النفط

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1%، ليصل إلى 98.3 مليون ب/ ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.8 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.9% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب في كل من دول آسيا/المحيط الهادئ (لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية) وروسيا والهند ودول الشرق الأوسط وأفريقيا. في حين كان لتعافي الطلب على النفط في كل من الصين وباقي الدول الأسيوية ودول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، دوراً في الحد من انخفاض الطلب العالمي على النفط، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).***

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2021–2022)

(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
الربع الثاني 2021		44.1	51.5	95.5
الربع الثالث		45.8	51.8	97.6
الربع الرابع		46.7	53.4	100.1
الربع الأول 2022		45.8	53.5	99.3
الربع الثاني*		45.5	52.9	98.3
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2022	(0.4)	(0.6)	(1.0)
	الربع الثاني 2021	1.4	1.4	2.8

*بيانات تقديرية

المصادر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (11)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

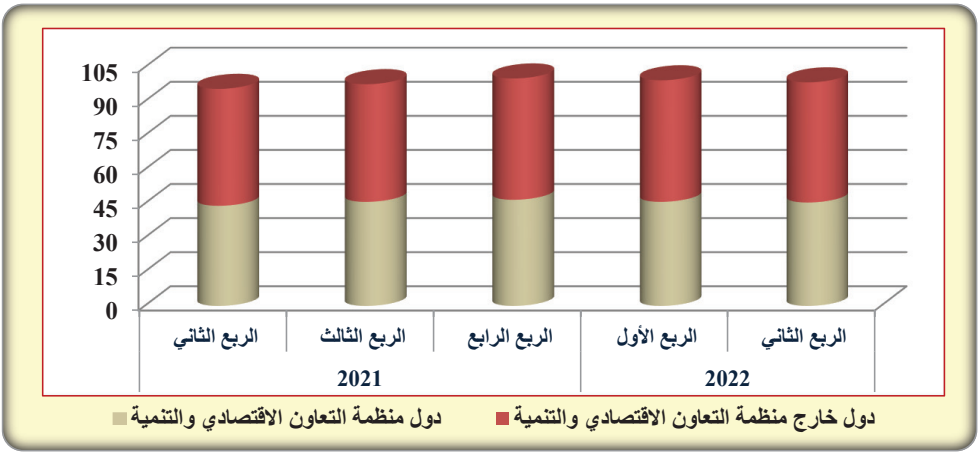

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثاني من عام 2022:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

انخفض طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 400 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 1% مقارنة بالربع الأول من عام 2022، ليصل إلى نحو 45.5 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب **دول الأمريكيتين** خلال الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 150 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 25 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى تعافي الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 190 ألف ب/ي، مقابل تراجعه في كلاً من كندا والمكسيك بنحو 40 ألف ب/ي.

في هذا السياق، ارتفع الطلب الأمريكي على النفط بشكل نسبي خلال شهر أبريل 2022 بدعم من زيادة الطلب على وقود الطائرات في ظل انتعاش الحركة الجوية، وكذلك النمو القوي في الطلب

على غاز البترول المسال. في حين حد من هذا الارتفاع، ضعف الطلب على وقود النقل البري، ولا سيما الطلب على الغازولين الذي سجل تراجعاً على أساس سنوي للمرة الأولى منذ فبراير 2021، بسبب ارتفاع أسعاره في السوق المحلي وارتفاع معدلات التضخم. واستمر تحسن الطلب الأمريكي على النفط خلال شهري مايو ويونيو 2022، إلا أنه ظل أقل من مستوياته المسجلة في عام 2021، يأتي ذلك بدعم من قوة الطلب المحلي على الغازولين والديزل ووقود الطائرات، تزامناً مع بداية موسم القيادة الصيفي، رغم ارتفاع أسعار الوقود إلى مستويات قياسية وهو ما كان له تأثير سلبي طفيف على الطلب.

الطلب الأمريكي المحلي على الغازولين
(مليون برميل/ يوم)، متوسط 4 أسابيع

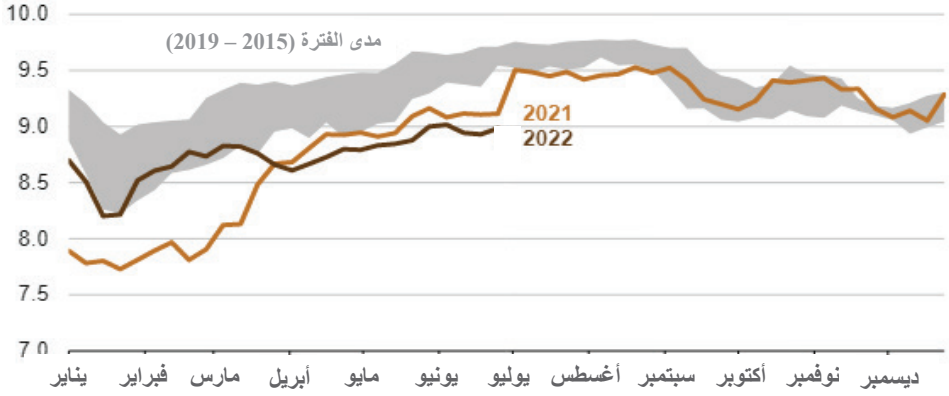

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

كما ارتفع الطلب في **دول أوروبا** خلال الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 220 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 13.3 مليون برميل/يوم. حيث كان للتخفيف التدريجي لقيود السفر في مختلف الدول الأوروبية دوراً في تعافي حركة السفر الدولي بشكل ملحوظ، ومن ثم زيادة الطلب على وقود الطائرات. كما أدى التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي بالاقتصادات الأوروبية الرئيسية إلى دعم الغازولين، في حين انخفض نمو الطلب السنوي على الديزل وهو ما يعكس ارتفاع أسعار التجزئة والتحديات في تأمين إمدادات المنتجات البترولية.

بينما انخفض طلب **دول آسيا/المحيط الهادئ** بشكل ملحوظ بلغ نحو 720 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 7.2 مليون برميل/يوم. يعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ومن ثم ضعف الطلب على المنتجات البترولية خاصة في اليابان وكوريا الجنوبية، وسط استمرار قيود الطوارئ المرتبطة بفيروس كورونا، مما حد من الإنفاق الاستهلاكي ونشاط التصنيع وأثر سلباً على حركة التنقل ونشاط سلاسل التوريد. ***كما يوضح الجدول (7).***

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021–2022)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكيتين	دول أوروبا	دول آسيا/المحيط الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
الربع الثاني 2021		24.4	12.6	7.0	44.1
الربع الثالث		24.8	13.9	7.1	45.8
الربع الرابع		25.0	13.9	7.8	46.7
الربع الأول 2022		24.8	13.1	7.9	45.8
الربع الثاني*		25.0	13.3	7.2	45.5
التغير عن	**الربع الأول 2022**	**0.1**	**0.2**	**(0.7)**	**(0.4)**
	الربع الثاني 2021	**0.6**	**0.7**	**0.2**	**1.4**

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 570 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 1.2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 52.9 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2.7% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، انخفض الطلب على النفط في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 12 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 120 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي،

حيث استقر طلب **الدول العربية** على النفط عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ نحو 7 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 13.2% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثاني من عام 2022، مرتفعاً بنحو 500 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، مدعوماً بتحسن حركة التنقل على خلفية تخفيف القيود المرتبطة بفيروس كورونا وبداية موسم السفر والعطلات الصيفية، وكذلك الأداء الاقتصادي الإيجابي. في حين انخفض طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 600 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 380 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد ارتفاعاً خلال الربع الثاني من عام 2022 بلغ نحو 510 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 29.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.4 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

ارتفع **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة بنحو 290 ألف برميل/يوم أو بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 15 مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2022. في هذا السياق، تراجع الطلب الصيني على النفط خلال شهر أبريل 2022 على أساس سنوي وذلك للمرة الأولى منذ شهر فبراير 2020، متأثراً بتجدد عمليات الإغلاق الكلي الصارمة والقيود على حركة التنقل أثر تمديد سياسة Zero – Covid بسبب ارتفاع عدد الاصابات بفيروس كورونا في شرق الصين، مما أدى إلى انخفاض الطلب على وقود الطائرات والغازولين وكذلك تراجع الطلب على الديزل في ظل توقف عمليات التصنيع وانقطاعات سلاسل الإمداد – لا سيما في مدينة Shanghai. يأتي ذلك قبل أن يرتفع الطلب الصيني على النفط خلال شهري مايو ويونيو 2022 بدعم من إنهاء عمليات الإغلاق وعودة حركة النشاط الاقتصادي إلى طبيعتها، بينما كان لضعف طلب مصافي التكرير الحكومية على النفط دوراً في الحد من هذا الارتفاع خلال شهر يونيو الذي شهد تراجع واردات الصين من النفط الخام إلى أدنى مستوى لها منذ شهر يوليو 2018.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد انخفض **الطلب الهندي** على النفط خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 230 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق

ليصل إلى نحو 5 مليون برميل/ يوم مقترباً من مستوياته المسجلة قبل جائحة كورونا. يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تحسن النشاط الاقتصادي والاجتماعي وقوة الطلب على وقود النقل البري ووقود الطائرات عقب رفع القيود المفروضة على حركة التنقل والسفر، والاستئناف الكامل للأعمال التجارية والصناعية، تزامناً مع بدء موسم السفر والعطلات الصيفي، وكذلك بدء موسم الحصاد الزراعي الذي عادة ما يشهد ارتفاع الطلب على الديزل للشاحنات، فضلاً عن خفض الضرائب على الوقود للحد من التضخم وهو ما وفر دعماً للطلب على الغازولين والديزل.

ومن جهة أخرى، انخفض الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.3 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب في **البرازيل** بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.9 مليون برميل/يوم، تزامناً مع استمرار انتعاش الحركة الجوية مما أدى إلى ارتفاع الطلب على وقود الطائرات. في حين تراجع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 140 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 3.4 مليون برميل/ يوم، متأثراً بشكل رئيسي بتباطؤ زخم تعافي النشاط الاقتصادي.

وشهد طلب **دول أوراسيا (Eurasia)** على النفط انخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2022 بلغ نحو 460 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.4 مليون ب/ي. حيث انخفض **طلب روسيا** على النفط بمقدار 400 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 3.3 مليون ب/ي، كما انخفض الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 60 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، يأتي ذلك تزامناً مع التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021–2022)
(مليون برميل/ يوم)

	2021				2022	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2021
الدول العربية :	**6.5**	**6.8**	**6.8**	**7.0**	**6.8**	**(0.200)**	**0.300**
الدول الأعضاء	5.4	5.7	5.7	5.9	5.9	–	0.500
باقي الدول العربية	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	–	–
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.4**	**5.6**	**5.6**	**5.6**	**5.2**	**(0.600)**	**(0.380)**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**11.9**	**12.4**	**12.4**	**12.6**	**12.0**	**(0.600)**	**0.120**
الدول الآسيوية	**28.1**	**27.5**	**28.9**	**28.9**	**29.5**	**0.510**	**1.360**
منها: الصين	14.6	14.6	15.2	14.7	15.0	0.290	0.350
الهند	4.5	4.6	5.0	5.2	5.0	(0.230)	0.450
الدول الأخرى	9.0	8.3	8.6	9.1	9.5	0.450	0.560
دول أمريكا اللاتينية	**6.2**	**6.5**	**6.3**	**6.3**	**6.3**	**(0.040)**	**0.120**
منها: البرازيل	2.5	2.6	2.7	2.8	2.9	0.100	0.400
الدول الأخرى	3.7	3.9	3.6	3.5	3.4	(0.140)	(0.280)
دول أوراسيا	**4.7**	**4.7**	**5.0**	**4.9**	**4.4**	**(0.460)**	**(0.230)**
منها: روسيا	3.4	3.6	3.8	3.7	3.3	(0.400)	0.050
دول أوروبا الأخرى	**0.7**	**0.7**	**0.8**	**0.8**	**0.7**	**(0.080)**	**(0.010)**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**51.5**	**51.8**	**53.4**	**53.5**	**52.9**	**(0.570)**	**1.360**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[4]

ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 73 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.700 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 184 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد ارتفع في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 23 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.032 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 54 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 50 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.668 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 130 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين*** بمقدار 41 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.456 مليار برميل (منها 588 مليون برميل من النفط الخام و 868 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 93 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

حيث ارتفع ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 42 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.186 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 82 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي. فقد ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 11.4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 423.8 مليون برميل.

وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى ارتفاع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في السادس من شهر مايو 2022 إلى نحو 424.2 مليون برميل وهو أعلى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2021، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك تزامناً مع

[4] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

ما سبق وأن أعلنت عنه الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية شهر مارس 2022 بشأن إجراء سحب قياسي من مخزونات النفط الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) وانتقالها إلى المخزونات التجارية اعتباراً من شهر مايو 2022.

كما ارتفع إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بنحو 30.6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 762.2 مليون برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدل تشغيل مصافي التكرير الذي سجل أعلى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2019، تزامناً مع قوة الطلب المحلي في ظل بداية موسم القيادة والسفر الصيفي. في حين كان لارتفاع صادرات المنتجات النفطية الأمريكية في نهاية الربع الثاني من عام 2022 ليصل إلى أعلى مستوى مسجل له على الإطلاق، دوراً في الحد من ارتفاع المخزونات.

يذكر في هذا السياق، أن مخزونات الغازولين الأمريكية انخفضت خلال الأسبوع الثاني من شهر يونيو 2022 إلى أدنى مستوى لها مُنذ نهاية نوفمبر 2021، بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة خلال الأسبوع الأول من شهر مايو 2022 إلى أدنى مستوى لها منذ مايو 2005.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بنحو 22 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 918 مليون برميل (منها 338 مليون برميل من النفط الخام و 580 مليون برميل من المنتجات)، منخفضاً بمقدار 60 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز هذا الارتفاع بشكل رئيسي في مخزونات المنتجات النفطية على خلفية الارتفاع النسبي في إنتاجية مصافي التكرير في دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المملكة المتحدة والنرويج، فضلاً عن الارتفاع المحلوظ في الواردات من المنتجات الأمريكية في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة.

وارتفع ***المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ*** خلال الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 10 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 326 مليون برميل (منها 106 مليون برميل من النفط الخام و 220 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 32 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك +. تجدر الإشارة إلى تراجُع مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2017 – 2021) خلال شهر أبريل 2022 بمقدار 332 مليون برميل، وواصلت تراجعها عن المتوسط خلال شهري مايو ويونيو بمقدار 312 و 261 مليون برميل على الترتيب. هذا وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن تلك المخزونات سجلت أدنى مستوى لها منذ عام 2014. ***كما يوضح الشكل (12).***

الشكل (12)
تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة، (2019 – 2022)
(مليون برميل)

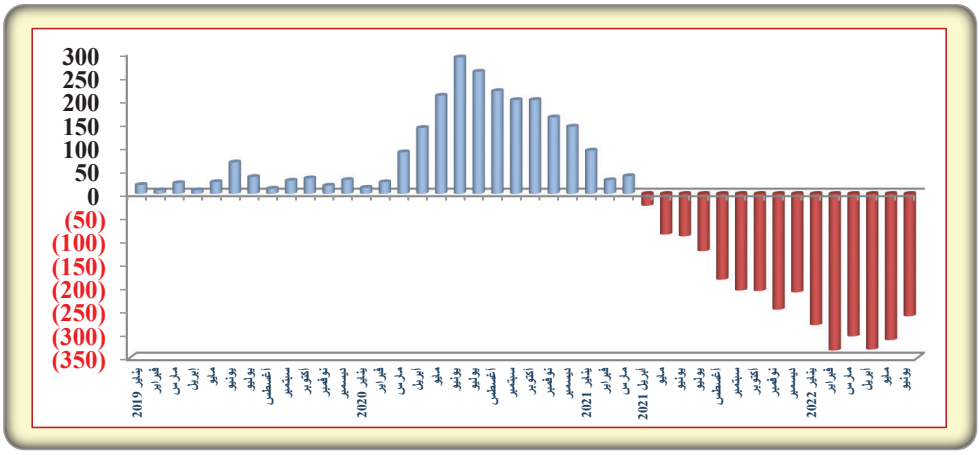

المصدر: - منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[5]

انخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 10 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 2.971 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 12 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام

[5] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

الماضي. وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** ارتفاعاً بنحو 63 مليون برميل خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.671 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 196 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 68 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.439 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 162 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 68 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.311 مليار برميل، بينما استقر مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ 128 مليون برميل. ويعزى ذلك جزئياً إلى التغيير في مسار التدفقات التجارية بعد أن ابتعد النفط الخام الروسي عن السوق الأوروبية التقليدية وأبحر لمسافات أطول إلى آسيا.

المخزون الاستراتيجي

انخفض ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بمقدار 99 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.638 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 190 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[6] في نهاية الربع الثاني من عام 2022 بنحو 73 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 492 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 1985. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت في بداية شهر مارس 2022 عن خطة لسحب 30 مليون برميل من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية في إطار خطة وكالة الطاقة الدولية الأولية للطوارئ بسحب 62.7 مليون برميل للتخفيف من نقص الإمدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية. وفي نهاية نفس الشهر أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن سحب قياسي من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية يصل

[6] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) بدء من شهر مايو 2022. كما أعلنت باقي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية سحب 60 مليون برميل من مخزوناتها الاستراتيجية على مدى ستة أشهر.

إجمالي المخزون العالمي[7]

بلغ ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الثاني من عام 2022 نحو 8.748 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 32 مليون برميل أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 224 مليون برميل أي بنسبة 2.5% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).***

الجدول (9)

تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، 2021 – 2022

(مليون برميل)

المنطقة	2021	2022		التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2021
الأمريكيتين	**1549**	**1415**	**1456**	**41**	**(93)**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1268	1144	1186	42	(82)
أوروبا	**978**	**896**	**918**	**22**	**(60)**
آسيا/المحيط الهادئ	**358**	**316**	**326**	**10**	**(32)**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2884**	**2627**	**2700**	**73**	**(184)**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2983**	**2981**	**2971**	**(10)**	**(12)**
إجمالي المخزون التجاري**	**5867**	**5608**	**5671**	**63**	**(196)**
المخزون في البحر	**1277**	**1371**	**1439**	**68**	**162**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1828**	**1737**	**1638**	**(99)**	**(190)**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	621	565	492	(73)	(129)
إجمالي المخزون العالمي	**8972**	**8716**	**8748**	**32**	**(224)**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	**62.1**	**57.8**	**57.6**	**(0.2)**	**(4.5)**

* بيانات تقديرية.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence

[7] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

الشكل (13)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2021-2022)
(مليار برميل)

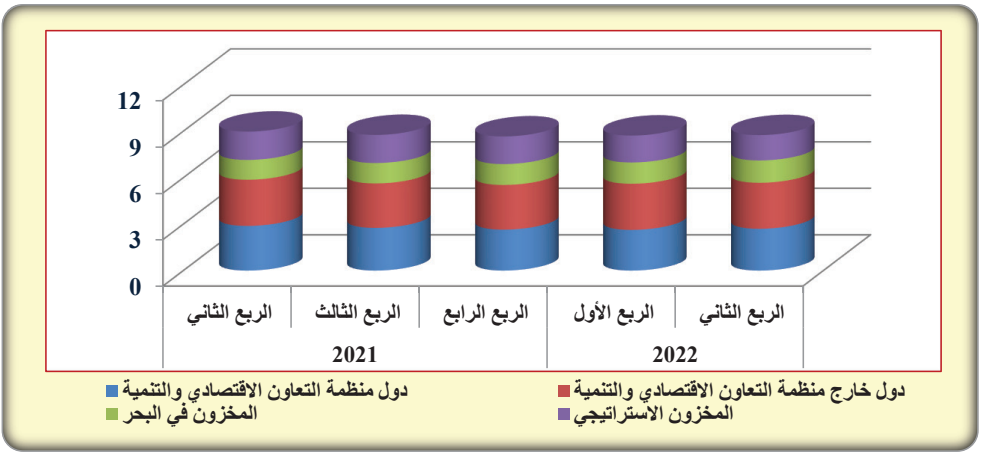

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الثاني من عام 2022 قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2008 وهو 57.6 يوم من الاستهلاك، مستقرة تقريباً عند نفس المستوى المسجل في نهاية الربع السابق، ومنخفضة بنحو 4.5 يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي البالغ 62.1 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الثاني من عام 2022، تلقت أسعار النفط الخام دعماً من الإعلان عن وصول المفاوضات الروسية الأوكرانية إلى طريق مسدود، واتفاق دول الاتحاد الأوروبي إلى خطة تقضي بحظر ثلثي واردات النفط الروسي (حظر الواردات المنقولة بحراً على مراحل لمدة 6 أشهر للنفط الخام و8 أشهر للمنتجات المكررة، مع السماح مؤقتاً بالواردات عبر خطوط الأنابيب)، فضلاً عن دراسة الدول الصناعية السبع الكبرى لإمكانية إنشاء " آلية لوضع حد أقصى لأسعار بيع وشراء النفط الروسي على المستوى العالمي"، واعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن فرض عقوبات جديدة على صادرات البتروكيماويات الإيرانية عقب الإخفاق في مفاوضات إحياء الاتفاق النووي. في حين كان

لإمكانية تخفيف بعض العقوبات المفروضة على قطاع النفط في فنزويلا، مع توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو السماح لشركات الطاقة الأوروبية باستئناف واردات النفط من فنزويلا خلال شهر يوليو 2022 لتعويض الواردات الروسية، دوراً في الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بالأداء المتباين للدولار الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2022. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد شهدت انخفاضاً خلال شهر أبريل 2022، مع ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي[8] بدعم من توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لتشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة في محاولة للحد من الضغوط التضخمية، وهو ما يتفق مع طبيعة العلاقة العكسية بين أسعار النفط والدولار، حيث أصبح النفط أقل تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

يأتي ذلك قبل أن تتحول العلاقة بين أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي إلى علاقة طردية، وهو نادراً ما يحدث، ويستمر حدوثه لفترة قصيرة من الزمن نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بها. حيث ارتفعت أسعار النفط خلال شهر مايو على الرغم من ارتفاع مؤشر الدولار مقابل جميع العملات الرئيسية في كل من الأسواق النامية والأسواق الناشئة، بدعم من قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة بنسبة 50 نقطة أساس، وهي النسبة الأعلى منذ عام 2000.

وواصلت أسعار النفط الخام ارتفاعها خلال شهر يونيو 2022، على الرغم من ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي للشهر السادس على التوالي، بدعم من قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس، وذلك للمرة الاولى منذ عام 1994، في ظل ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى نحو 8.6% وهي أكبر وتيرة مسجلة منذ حوالي 41 عام، مقارنة بالمعدل المستهدف البالغ 2%، وفقاً لبيانات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً ملحوظاً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2022، وسط تنامي حالة عدم اليقين بشأن الآفاق المستقبلية لأسواق النفط، والناشئة عن استمرار

[8] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

الأزمة الروسية الأوكرانية. بينما ساعد نجاح إتفاق دول أوبك+ في تحقيق استقرار أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في الأسواق الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية والإمدادات المستقبلية والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجودة في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وعوضاً عن ذلك تتلقى الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث سيكون من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، كما أنه يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ***انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 55 ألف ب/ي أى بنسبة 0.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 6.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 152 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. بينما ***ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية*** بحوالى 58 ألف ب/ي أي بنسبة 2.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 2.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بحوالي 556 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وعلى جانب الصادرات، ***ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 560 ألف ب/ي، أي بنسبة 19.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 393 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام من ساحل الخليج الأمريكي قد سجلت مستوى قياسي بلغ نحو 3.3 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2022، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى قرار الولايات المتحدة الأمريكية بسحب 180 مليون برميل من مخزوناتها الاستراتيجية وهو ما أدى إلى زيادة المعروض في السوق المحلي. فضلاً عن تزايد عمليات شراء النفط الأمريكي من قبل دول أوروبا لتعويض النفط الروسي الخاضع للعقوبات، حيث تشير شركة Kpler لتتبع حركة تجارة الطاقة إلى أن متوسط صادرات النفط الخام الأمريكية إلى أوروبا بلغ نحو 1.4 مليون ب/ي خلال الربع الثاني من عام 2022، وهو مستوى مرتفع بنسبة 30% مقارنة بالربع السابق، في حين انخفضت صادرات النفط الخام الأمريكية إلى الدول الأسيوية لتصل إلى أقل من 1 مليون ب/ي، على خلفية توجه تلك الدول نحو شراء النفط الروسي منخفض السعر.

كما ***ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بنحو 1.3 مليون ب/ي، أى بنسبة 27.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 6.2 مليون ب/ي، وهو مستوى فصلي قياسي مرتفع بنحو 921 ألف ب/ي على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت صادرات المنتجات النفطية الأمريكية خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو 2022 إلى نحو 7 مليون ب/ي وهو أكبر مستوى على الإطلاق منذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وبناء على ما تقدم، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مصدر صافي للنفط خلال الربع الثاني من عام 2022 حيث بلغ صافي صادراتها النفطية نحو 1.4 مليون ب/ي، مقارنة بصافي واردات نفطية بلغ 559 ألف ب/ي خلال الربع السابق، وصافي واردات نفطية بلغ 390 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثاني 2021		3.1	9.7	4.2
الربع الثالث		3.7	10.1	4.0
الربع الرابع		3.3	10.0	4.4
الربع الأول 2022		3.4	10.0	4.6
الربع الثاني*		2.8	10.0	4.8
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2022	(0.615)	(0.017)	0.283
	الربع الثاني 2021	(0.240)	0.270	0.667

الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة الأمريكية	الصين	الهند
الربع الثاني 2021		(2.7)	(0.133)	(0.300)
الربع الثالث		(2.7)	0.550	(0.191)
الربع الرابع		(3.0)	0.479	(0.217)
الربع الأول 2022		(2.9)	0.446	(0.510)
الربع الثاني*		(4.2)	0.472	(0.456)
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2022	(1.272)	0.026	0.054
	الربع الثاني 2021	(1.477)	0.605	(0.156)

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).
- Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
- General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 17 ألف ب/ي فقط، أي بنسبة 0.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 10 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 270 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، ارتفاع واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام خلال شهر أبريل 2022 إلى نحو 10.5 مليون برميل/يوم، على الرغم من ضعف الطلب على الوقود بسبب تجدد إجراءات وعمليات الإغلاق الصارمة المرتبطة بسياسة Zero – Covid التي أدت إلى انخفاض إنتاجية مصافي التكرير. وواصلت واردات الصين من النفط الخام ارتفاعها خلال شهر مايو مسجلة أعلى مستوياتها منذ شهر ديسمبر 2021 وهو حوالي 10.8 مليون برميل/يوم، تزامناً مع إنهاء عمليات الإغلاق وعودة حركة النشاط الاقتصادي إلى طبيعتها. يأتي ذلك قبل أن تنخفض الواردات خلال شهر يونيو 2022 إلى حوالي 8.8 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ شهر يوليو 2018، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع عمليات شراء النفط الخام من قبل مصافي التكرير الحكومية، على خلفية القيود المفروضة على صادرات الوقود وتباطؤ الأداء الاقتصادي والمخاوف من أن يؤدي تجدد عمليات الإغلاق إلى ضعف نمو الطلب.

تجدر الإشارة إلى ارتفاع واردات الصين من النفط الخام الروسي (بما في ذلك الإمدادات التي يتم ضخها عبر خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ والشحنات المنقولة بحراً من موانئ روسيا في أوروبا والشرق الأقصى) خلال شهر مايو 2022 بنسبة 55% على أساس سنوي، لتصل إلى مستوى قياسي بلغ نحو 1.98 مليون ب/ي، يأتي ذلك على خلفية تكثيف مصافي التكرير الصينية لعمليات شراء النفط الروسي الأرخص سعراً في ظل العقوبات المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية. هذا وتظهر بيانات شركة الأبحاث Rystad Energy أن واردات الصين من النفط الروسي قد تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة (مارس – مايو 2022)، وأصبحت روسيا أكبر مصدر للنفط الخام إلى الصين للمرة الأولى منذ عام 2016.

بينما انخفضت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** بنحو 67 ألف ب/ي أو بنسبة 4.8% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 167 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2022. في حين انخفضت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بنحو 93 ألف ب/ي أو بنسبة 9.7% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 861 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 772 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. في هذا السياق، يذكر أن صادرات الصين من المنتجات النفطية قد تراجعت في شهر يونيو 2022 إلى أدنى مستوياتها منذ شهر يناير 2017، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الحذر الذي اتبعته مصافي التكرير الصينية في استخدام حصص التصدير المتبقية لها، على الرغم من قوة هوامش أرباح التصدير مقارنة بهامش المبيعات المحلية.

وبشكل عام ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الثاني من عام 2022 بشكل طفيف بلغ 9 آلاف ب/ي فقط مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 10.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 875 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 283 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 667 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير لتلبية الطلب المحلي المتنامي تزامناً مع بداية موسم السفر الصيفي وبدء موسم الحصاد الزراعي الذي عادة ما يشهد ارتفاع الطلب على الديزل للشاحنات. هذا وقد تضاعفت واردات الهند من النفط الخام الروسي بنحو ستة مرات خلال الفترة (مارس – مايو 2022) وفقاً لبيانات شركة الأبحاث Rystad Energy. ويشير أحدث تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية إلى أن الهند أصبحت ثاني أكبر مستورد للنفط الخام الروسي لتحل محل ألمانيا التي تراجعت إلى المرتبة الثالثة خلال شهري أبريل ومايو 2022.

بينما انخفضت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 13 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 944 ألف ب/ي، منخفضة بنحو 23 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **انخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالى 67 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 133 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الثاني من عام 2022 بحوالي 337 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.3% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 511 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تراجع أداء **صناعة تكرير النفط الخام العالمية** خلال الربع الثاني من عام 2022، وبدرجات متفاوتة على مستوى المجموعات الدولية. حيث انخفضت **كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية** خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 760 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 78.9 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.8 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 240 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 35.9 مليون برميل/ يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انتعاش نشاط مصافي التكرير الأمريكية التي ارتفعت معدلات تشغيلها خلال الأسبوع المنتهي في 24 يونيو 2022 إلى 95% وهو أعلى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2019، وسط ارتفاع الطلب المحلي مع بدء موسم القيادة والسفر الصيفي. كما تحسن نشاط مصافي التكرير في أوروبا وسط تراجع عمليات صيانة المصافي، وارتفاع هوامش التكرير، وقوة الطلب على النفط على خلفية التعافي الملحوظ في حركة التنقل (لا سيما) السفر الجوي الدولي. وفي المقابل، تراجع نشاط مصافي التكرير في كلاً من كوريا الجنوبية واليابان بشكل ملحوظ متأثراً بتباطؤ أداء النشاط الاقتصادي ومن ثم ضعف الطلب على المنتجات البترولية، وسط استمرار قيود الطوارئ المرتبطة بفيروس كورونا التي كان لها انعكاساً سلبياً كبيراً على حركة التنقل ونشاط سلاسل التوريد.

وانخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** خلال الربع الثاني 2022 بشكل ملحوظ بلغ نحو 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 43 مليون ب/ ي، يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع نشاط التكرير في الصين، حيث توقف نحو ثلث قدرة مصافي التكرير الصينية على معالجة الوقود، على خلفية قيود الاغلاق الصارمة المرتبطة بفيروس كورونا، وكان للقيود على صادرات الوقود وتباطؤ النشاط الاقتصادي ومخاوف ضعف الطلب، دوراً في انخفاض المنتجات المكررة في الصين بنحو 1.1 مليون ب/ي. كما تراجع أداء نشاط التكرير في روسيا متأثراً بالأزمة الروسية الأوكرانية. بينما انتعش نشاط تكرير النفط في دول الشرق الأوسط، وأمريكا الجنوبية، والهند التي شهدت تنامي الطلب المحلي على الوقود تزامناً مع بدء موسم السفر الصيفي وموسم الحصاد الزراعي. ***كما يوضح الجدول (12) والشكل (14).***

الجدول (12)

تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2021 – 2022)

(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2021	2022		التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول 2022	الربع الثاني 2021
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**34.3**	**35.7**	**35.9**	**0.240**	**1.550**
الأمريكيتين	18.2	18.4	19.0	0.580	0.750
أوروبا	10.7	11.1	11.3	0.200	0.610
آسيا/المحيط الهادئ	5.5	6.2	5.7	(0.540)	0.190
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**42.7**	**44.0**	**43.0**	**(1.000)**	**0.290**
الصين	14.4	14.0	12.8	(1.140)	(1.560)
الهند	4.6	5.2	5.3	0.080	0.710
دول الشرق الأوسط	6.5	7.2	7.5	0.310	1.020
روسيا	5.5	5.7	5.4	(0.350)	(0.160)
دول أمريكا اللاتينية	3.3	3.3	3.4	0.090	0.110
أفريقيا	2.0	2.0	2.0	(0.030)	(0.050)
دول أخرى**	6.5	6.7	6.7	0.060	0.230
الإجمالي العالمي	**77.1**	**79.7**	**78.9**	**(0.760)**	**1.840**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسيوية وباقي دول أوراسيا.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

الشكل (14)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

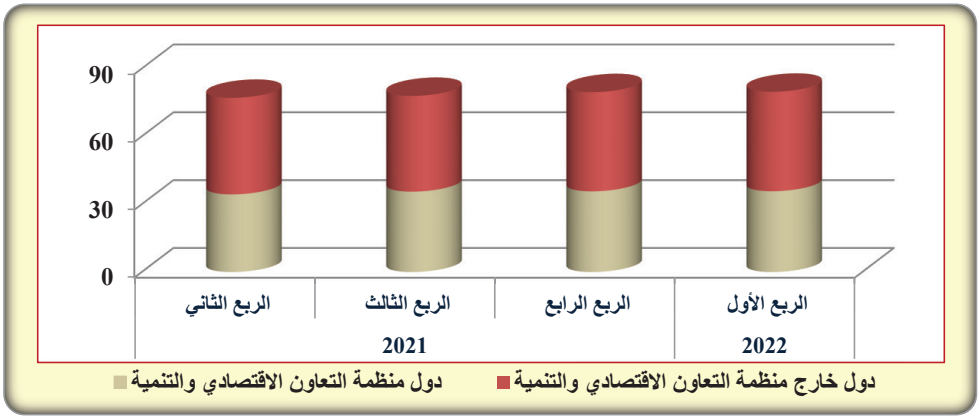

المصدر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

يذكر أن طاقة تكرير النفط العالمية قد انخفضت في عام 2021 للمرة الأولى منذ 30 عام. حيث أدى انخفاض أسعار المنتجات البترولية بسبب تراجع الطلب على النفط في ظل جائحة فيروس كورونا إلى إغلاق مصافي التكرير، مما خفض من قدرة التكرير العالمية، لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان. ومع ذلك تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى أن قدرة التكرير العالمية ستتوسع بمقدار 1 مليون ب/ي عام 2022، وبمقدار 1.6 مليون ب/ي عام 2023، بدعم من مشروعات التكرير الجارية، لا سيما في الصين ودول الشرق الأوسط، وهو ما يتفق مع التوقعات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

يشير تقرير "تطورات سوق الطاقة المتجددة 2022" الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في شهر مايو 2022 إلى أنه من المتوقع أن ترتفع القدرة المركبة للطاقة المتجددة العالمية بأكثر من 8% في عام 2022 مقارنة بعام 2021، لتتخطى حاجز 300 جيجاواط للمرة الأولى. وفي هذا السياق، يتوقع أن تستحوذ الطاقة الشمسية الكهروضوئية على 60% من هذه الزيادة، بقدرة مركبة تبلغ نحو 190 جيجاواط وهو مستوى مرتفع بنسبة 25% عن العام الماضي.

يعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى المشروعات المنفذه في كل من، الصين التي أعلنت عن 450 جيجاواط من مشروعات طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية الإضافية على نطاق واسع في مقاطعتي Xinjiang وInner Mongolia مع بدء تطوير 100 جيجاواط في بداية عام 2022، والاتحاد الأوروبي الذي بدء في الإسراع من تنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية الكهروضوئية – لا سيما في ألمانيا وهولندا وبولندا وإيطاليا وفرنسا.

في المقابل، ومن بين أسواق الطاقة المتجددة الرئيسية، تم خفض توقعات نمو القدرة المركبة للطاقة المتجددة في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم اليقين بشأن الحوافز الجديدة لكل من طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية، حيث لم تتم الموافقة على ذلك تمديدات الحوافز الضريبية طويلة الأجل من قبل مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالسياسات التجارية الأمريكية الجديدة بشأن الطاقة الشمسية الكهروضوئية، ففي يونيو 2021، تم حظر الواردات من العديد من منتجي البولي سيليكون في الصين، وفي مارس 2022، أطلقت وزارة التجارة الأمريكية تحقيق جديد لتقييم ما إذا كانت الخلايا الشمسية المنتجة في جنوب شرق آسيا مصنوعة من أجزاء مُصنعة في الصين تخضع لتعريفة استيراد مفروضة في عام 2018.

توقعات القدرة المركبة للطاقة المتجددة في عامي 2022 و 2023،
(التوقعات الحالية مايو 2022 مقابل التوقعات السابقة ديسمبر 2021)

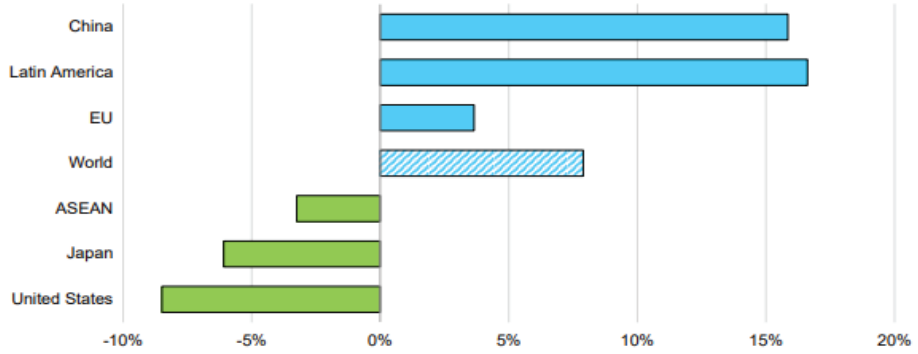

المصدر: "Renewable Energy Market Update 2022"، وكالة الطاقة الدولية، مايو 2022.

أما فيما يخص القدرة المركبة المضافة للطاقة المتجددة، فمن المتوقع أن تستحوذ الصين على 45% من الإجمالي العالمي خلال عامي 2022 و 2023، يتماشى اتجاه التوسع في الصين مع الهدف الحكومي بشأن القدرة المركبة للطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح البالغ 1200 جيجاواط بحلول عام 2030. وتأتي أوروبا في المرتبة الثانية، حيث أعلنت العديد من دول الاتحاد الأوروبي عن خطط لتسريع نشر مصادر الطاقة المتجددة، بهدف تقليل اعتمادها على واردات الغاز الروسية، وزادت ألمانيا وهولندا والبرتغال من طموحاتها في مجال الطاقة المتجددة مع التوجه نحو الاسراع من تحقيق أهدافها الأولية، إلا أن تأثير هذه السياسات الجديدة سيكون محدود بحلول عام 2023، خاصة بالنسبة للمشروعات واسعة النطاق التي تتطلب جداول زمنية للتطوير تزيد مدتها عن 18 شهر.

القدرة المركبة المضافة للطاقة المتجددة في الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والهند، (2019-2023)

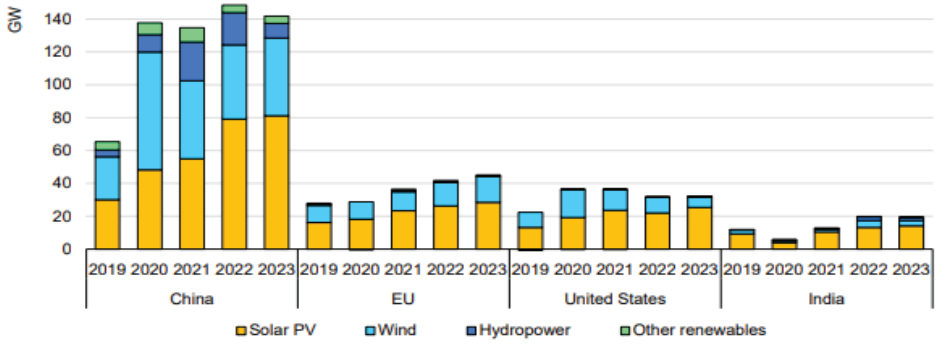

المصدر: "Renewable Energy Market Update 2022"، وكالة الطاقة الدولية، مايو 2022.

يتوقع أن تتعافى القدرة المركبة لطاقة الرياح البرية العالمية الجديدة بشكل طفيف لتصل إلى نحو 80 جيجاواط، عقب انخفاضها بنسبة 32% على أساس سنوي في عام 2021. في حين يتوقع انخفاض نمو القدرة المركبة للرياح البحرية في جميع أنحاء العالم بنسبة 40% في عام 2022، عقب الارتفاع الاستثنائي بمعدل بلغ نحو 4 أضعاف في الصين خلال عام 2021 بسبب اقتراب الموعد النهائي للإلغاء التدريجي للدعم الوطني. هذا ومن المتوقع أن تستحوذ الصين على أكبر قدرة تراكمية لطاقة الرياح البحرية على مستوى العالم وتتفوق على الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة مجتمعين بحلول نهاية عام 2021.

تجدر الإشارة إلى أنه إذا ما لم يتم تنفيذ سياسات جديدة في عام 2023، فمن المتوقع أن تظل القدرة المركبة المضافة للطاقة المتجددة العالمية مستقرة عند مستويات عام 2022 دون تغيير. حيث من المتوقع أن تسجل الطاقة الشمسية الكهروضوئية مستوى قياسي جديد في عام 2023 لتصل إلى ما يقرب من 200 جيجاواط، كما سيستمر توسع طاقة الرياح والطاقة الحيوية، بينما ستنخفض القدرة المركبة المضافة للطاقة الكهرومائية بنسبة 40% بسبب تراجع المشروعات في الصين مما سيعيق نمو القدرات في سوق الطاقة المتجددة العالمية.

صافي القدرة المركبة المضافة للطاقة المتجددة وفقاً للتكنولوجيا (2017-2023)

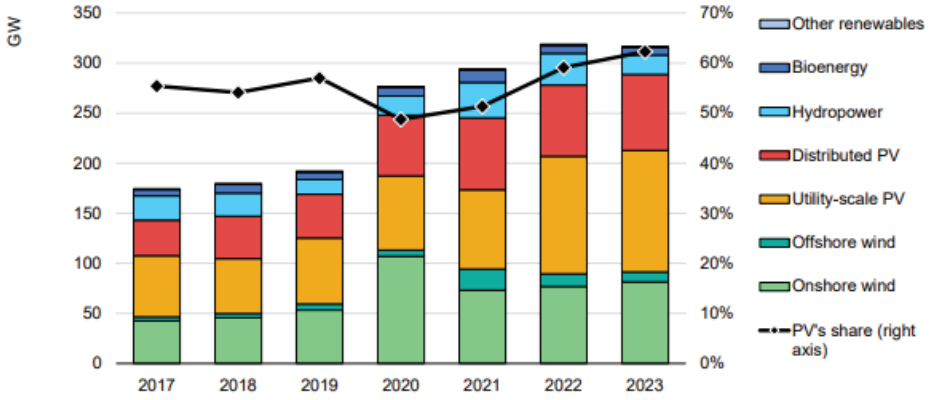

المصدر: "Renewable Energy Market Update 2022"، وكالة الطاقة الدولية، مايو 2022.

هذا وقد ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والفحم بوتيرة سريعة منذ الربع الرابع من عام 2021، في ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الأولية المستخدمة في تصنيع تقنيات توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، نظراً لاستخدام الوقود الأحفوري في كل من العمليات الصناعية وعمليات توليد الطاقة. حيث تضاعف سعر البولي سيليكون المستخدم في توليد الطاقة الكهروضوئية أكثر من 4 أضعاف، وارتفع سعر الفولاذ بنسبة 50% وسعر النحاس بنسبة 70%، وتضاعف سعر الألمنيوم، كما ارتفعت تكاليف الشحن بما يقرب من خمسة أضعاف.

تقديرات تكلفة الاستثمار في الطاقة الشمسية الكهروضوئية والرياح البرية للمشروعات الجديدة المتعاقد عليها بأسعار المواد الأولية المرتفعة

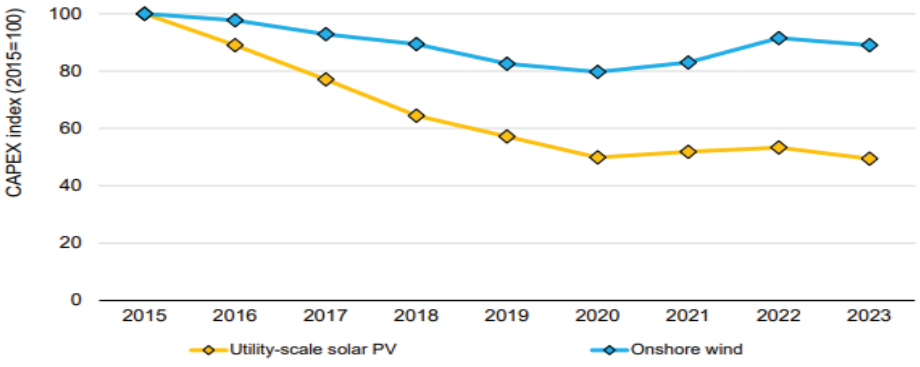

المصدر: "Renewable Energy Market Update 2022"، وكالة الطاقة الدولية، مايو 2022.

على الرغم من ارتفاع تكلفة توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، إلا أن القدرة التنافسية لتطبيقاتها شهدت تحسناً مقابل محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم والغاز الطبيعي. حيث تساعد تطبيقات الطاقة الشمسية الكهروضوئية السكنية والتجارية المستهلكين على تقليل تكلفة فواتير الكهرباء. ومع ذلك، فإن التحديات الجيوسياسية والاقتصادية تزيد من حالة عدم اليقين بشأن توقعات الكهرباء المتجددة لما بعد عام 2023. فقد أدى ارتفاع تكاليف الاستثمار في طاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية بسبب ارتفاع أسعار السلع في أعقاب الأزمة الروسية الأوكرانية إلى انخفاض عدد المزادات الخاصة بمشروعات الطاقة المتجددة على مستوى العالم في عام 2022 إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2016. بالإضافة إلى ذلك، أدت التقلبات في أسواق الكهرباء بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغاز إلى تعقيد مفاوضات العقود الخاصة باتفاقيات شراء الطاقة، خاصة في الاتحاد الأوروبي، كما يضاعف ارتفاع أسعار الفائدة التحديات التي تواجه مطوري الطاقة المتجددة. ومن المرجح استمرار بعض هذه التحديات خلال الأشهر المقبلة والعام المقبل، مسببة حالة من عدم اليقين في سوق الطاقة المتجددة.

مرافق الطاقة الشمسية الكهروضوئية وعدد مزادات الرياح البرية واتفاقيات شراء الطاقة الخاصة بالشركات للأرباع الأولى من عام 2016 إلى عام 2022

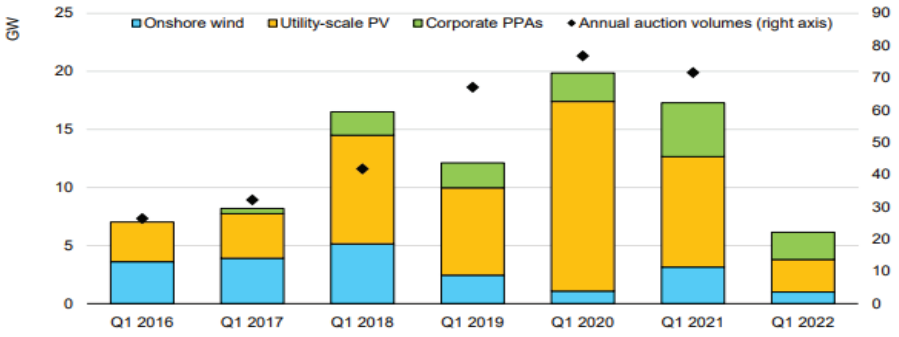

المصدر: "Renewable Energy Market Update 2022"، وكالة الطاقة الدولية، مايو 2022.

والجدير بالذكر، أن التركيز الحالي على أمن إمدادات الطاقة – لا سيما في الاتحاد الأوروبي – يؤدي إلى إطلاق زخم غير مسبوق في السياسة نحو تسريع كفاءة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة. وبشكل عام، ستعتمد توقعات أسواق الطاقة المتجددة لعام 2023 وما بعده على ما سيتم بخصوص السياسات الجديدة خلال الفترة المتبقية من عام 2022.

رابعاً: الهيدروجين

يشير تقرير "التجارة العالمية للهيدروجين لتحقيق هدف المناخ 1.5 درجة مئوية: آفاق التجارة عام 2050" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة في شهر يوليو 2022، إلى أن 75% من الإنتاج العالمي من الهيدروجين الأخضر سيتم استهلاكه محلياً في عام 2050. أما فيما يخص تجارة الهيدروجين، فوفقاً لسيناريو 1.5 درجة مئوية، سيتم نقل حوالي 55% من الهيدروجين المتداول عالمياً عن طريق خطوط الأنابيب – معظمها سيكون من خلال خطوط أنابيب الغاز الطبيعي الحالية التي سيعاد استخدامها لنقل الهيدروجين، مما يقلل بشكل كبير من تكاليف النقل – بينما سيتمثل الجزء الأكبر من النسبة المتبقية البالغة 45% في نقل الأمونيا، والتي سيتم استهلاكها في الأغلب بشكل مباشر دون الحاجة إلى إعادة تحويلها إلى هيدروجين مرة أخرى.

ستتركز تجارة الهيدروجين عبر خطوط الأنابيب في سوقين إقليميين هما أوروبا (85%) وأمريكا الجنوبية (15%)، وسيكون الشركاء التجاريين الرئيسين لأوروبا هم شمال إفريقيا والشرق الأوسط بينما يمكن لأستراليا أن تزود آسيا بالهيدروجين بشكل أساسي.

ولكي تكون تجارة الهيدروجين الأخضر مناسبة من حيث التكلفة، يتطلب أن تكون تكلفة إنتاجه أقل في الدول المصدرة منها في الدول المستوردة لتعويض تكلفة النقل، وسيصبح فرق التكلفة أكبر مع زيادة حجم المشروعات وتطور التكنولوجيا لتقليل تكاليف النقل. وبناء على ذلك، من المرجح أن تصبح الدول التي لديها وفرة في موارد الطاقة المتجددة المنخفضة التكلفة هي أكبر مصدري الهيدروجين الأخضر باستحواذها على ما يقرب من 40% من التجارة العالمية. هذا ويتوقع أن تنخفض تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر من مشروعات الطاقة الشمسية إلى أقل من 1 دولار/كجم لمعظم المناطق بحلول عام 2050 في ظل السيناريوهات المتفائلة، وإلى حوالي 1.5 دولار/ كجم في ظل السيناريوهات الأخرى.

يمكن لتجارة الهيدروجين الأخضر أن توفر بديلاً منخفض التكلفة لتنويع واردات الطاقة وتحسين أمن الطاقة، لكن الإنتاج والبنية التحتية التنافسية أمران حاسمان لتحقيق ذلك. كما يمكن أن تساهم تجارة الهيدروجين الأخضر في نظام طاقة أكثر تنوعاً ومرونة، مما يسمح للدول بإزالة الكربون من اقتصاداتها لصالح المنتجين والمستهلكين.

ويتطلب تسريع التحول إلى استخدام الهيدروجين الأخضر، زيادة إنتاج الطاقة المتجددة بنحو 3 أضعاف على الأقل، من المستوى الحالي البالغ 290 جيجاواط سنوياً ليصل إلى أكثر من 1 تيراواط سنوياً بحلول منتصف عام 2030. وستكون هناك حاجة إلى توفير أكثر من 10000 جيجاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية بحلول عام 2050، لإنتاج وتجارة الهيدروجين الأخضر فقط.

ويتوقع أن يرتفع الطلب العالمي على الهيدروجين من نحو 75.2 مليون طن متري/ سنوياً في عام 2022 وفقاً لتقديرات S&P Global Commodity Insights، ليصل إلى نحو 614 مليون طن متري في عام 2050 وفقاً لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وهو ما سيوفر 12% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة بحلول نفس العام. سيكون النمو في الطلب مدفوعاً بقطاعي الصناعة والنقل، مع توقع أن تستحوذ الصين على 25% من الطلب العالمي على الهيدروجين، تليها الهند، ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

الطلب على الهيدروجين حسب الدولة في عام 2050 في سيناريو 1.5 درجة مئوية

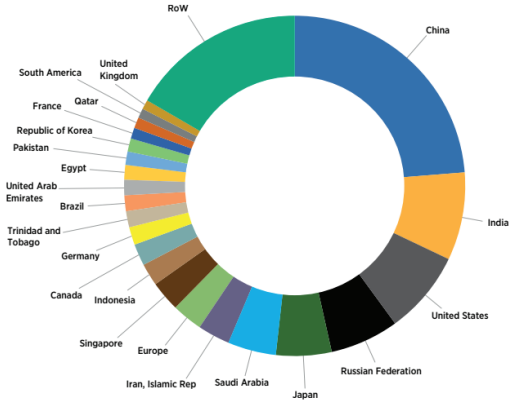

المصدر: " Global Hydrogen Trade to Meet the 1.5°C Climate Goal: Trade Outlook for 2050 "، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، يوليو 2022.

ويشير التقرير إلى أنه يمكن تلبية 25% من الطلب العالمي على الهيدروجين من خلال التجارة الدولية عبر خطوط الأنابيب والسفن، وأن تلبية الطلب العالمي على الهيدروجين تتطلب استثمارات تبلغ نحو 4 تريليون دولار بحلول عام 2050، وسيكون من الأهمية بمكان ضمان إمكانية تمويل مشروعات الهيدروجين الكبيرة بتكلفة معقولة. كما يتوقع التقرير أنه في ظل سيناريو 1.5 درجة مئوية سيقلل استخدام الهيدروجين حوالي 10% من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050.

خفض انبعاثات الكربون في ظل سيناريو 1.5 درجة مئوية

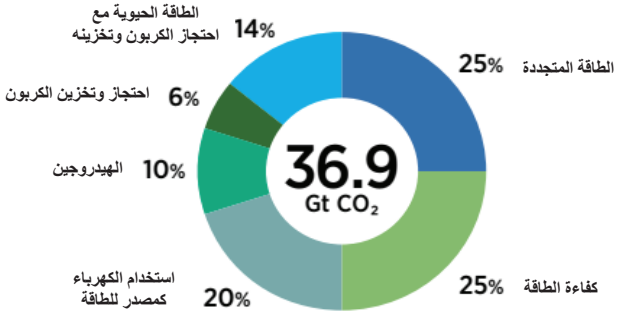

المصدر: " Global Hydrogen Trade to Meet the 1.5°C Climate Goal: Trade Outlook for 2050 "، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، يوليو 2022.

وفي بوادر مبكرة للتجارة العالمية في مجال الهيدروجين، يذكر أن هناك 15 دولة والمفوضية الأوروبية قد أعدت استراتيجيات للهيدروجين ما بين أواخر عام 2019 وشهر يناير من عام 2022. كان التعاون الدولي من الجوانب التي تم تناولها، ليس فقط من منظور تبادل المعرفة والدروس المستفادة، ولكن أيضاً من أجل التجارة المستقبلية المحتملة.

العدد التراكمي لإعلانات اتفاقيات تجارة الهيدروجين منذ بداية عام 2018

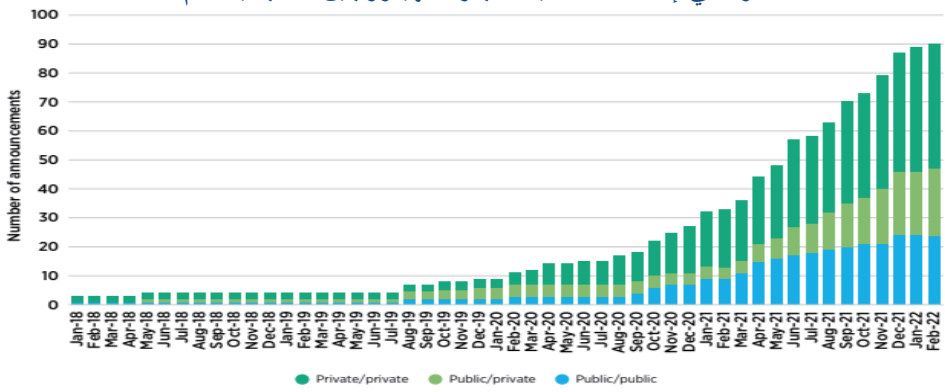

المصدر: " Global Hydrogen Trade to Meet the 1.5°C Climate Goal: Trade Outlook for 2050 "، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، يوليو 2022.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثاني من عام 2022 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:*

1. الإجتماعات الوزارية لدول أوبك+

تم خلال الربع الثاني من عام 2022 عقد ثلاثة اجتماعات وزارية لمجموعة دول أوبك+، تم خلالها الاتفاق على عدة نقاط رئيسية، وهي كالتالي:

1. استمرار التزام الدول المشاركة في إعلان التعاون بضمان سوق نفط مستقر ومتوازن، وإمداد فعال وآمن للمستهلكين، والاستمرار في تبني نهج استباقي وشفاف يوفر الاستقرار لأسواق النفط. مع الإشارة إلى أن التقلبات الحالية في سوق النفط العالمية غير ناتجة عن التغيرات في أساسيات السوق ولكن بسبب التطورات الجيوسياسية الحالية.
2. إعادة التأكيد على قرار الاجتماع الوزاري العاشر لدول أوبك+ المتخذ في 12 أبريل 2020، وكذلك القرارات المتخذه في الاجتماعات اللاحقة بما في ذلك الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+ في 18 يوليو 2021.
3. إعادة التأكيد على آلية تعديل الإنتاج الشهرية المعتمدة بالزيادة بمقدار 432 ألف ب/ي في شهر يونيو 2022، وإعادة توزيع زيادة الإنتاج لشهر سبتمبر البالغة 432 ألف ب/ي

بالتساوي على شهري يوليو وأغسطس لتصبح الزيادة المقررة في الإنتاج لكلاً منهما 648 ألف ب/ي في شهر مايو 2022، **وفقاً للجدول الموضح أدناه.**

4. التأكيد على أهمية الالتزام بالامتثال التام لاتفاق خفض الإنتاج، والاستفادة من تمديد فترة التعويض للدول ذات الامتثال الضعيف حتى نهاية شهر ديسمبر 2022.

مستوى إنتاج دول أوبك+ المعتمد خلال الفترة (يونيو-أغسطس 2022)
(ألف برميل/يوم)

	يونيو 2022	يوليو 2022	أغسطس 2022
الجزائر	1023	1039	1055
أنجولا	1480	1502	1525
الكونغو	315	320	325
غينيا الاستوائية	123	125	127
الجابون	181	183	186
العراق	4509	4580	4651
الكويت	2724	2768	2811
نيجيريا	1772	1799	1826
السعودية	10663	10833	11004
الامارات	3075	3127	3179
أذربيجان	696	706	717
البحرين	199	202	205
بروناي	99	100	102
كازاخستان	1655	1680	1706
ماليزيا	577	585	594
المكسيك	1753	1753	1753
عُمان	855	868	881
روسيا	10663	10833	11004
السودان	73	74	75
جنوب السودان	126	128	130
دول أوبك 10	25864	26276	26689
دول خارج أوبك	16694	16930	17165
دول أوبك+	42558	43206	43854

يذكر أنه وفقاً لاتفاق دول أوبك+ فقد أصبح خط الأساس لحساب تعديلات الإنتاج اعتباراً من الأول من شهر مايو 2022، ***وفقاً للجدول الموضح أدناه.***

خط الأساس الجديد لحساب تعديلات الإنتاج لدول أوبك+

(ألف برميل/يوم)

	حتى نهاية شهر أبريل 2022	بدءاً من شهر مايو 2022	التغير (مايو/أبريل) 2022
الجزائر	1057	1057	
أنجولا	1528	1528	
الكونغو	325	325	
غينيا الاستوائية	127	127	
الجابون	187	187	
العراق	4653	4803	150
الكويت	2809	2959	150
نيجيريا	1829	1829	
السعودية	11000	11500	500
الإمارات	3168	3500	332
أذربيجان	718	718	
البحرين	205	205	
بروناي	102	102	
كازخستان	1709	1709	
ماليزيا	595	595	
المكسيك	1753	1753	
عُمان	883	883	
روسيا	11000	11500	500
السودان	75	75	
جنوب السودان	130	130	
دول أوبك-10	**26683**	**27815**	1132
دول خارج اوبك	**17170**	**17670**	500
دول أوبك+	**43853**	**45485**	1632

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

هذا وقد عقدت دول أوبك+ اجتماعها الوزراي رقم 31 في الثالث من أغسطس 2022، لاحظ الاجتماع أن التوافر المحدود للغاية للقدرة الإنتاجية الفائضة يستلزم استخدامها بحذر شديد استجابة للانقطاعات الشديدة في الإمدادات، كما لاحظ أن نقص الاستثمار المزمن في قطاع النفط تسبب في انخفاض القدرات الإنتاجية الفائضة للدول المنتجة للنفط على طول سلسلة القيمة (upstream/midstream/downstream)، مع وجود قلق خاص من أن الاستثمار غير الكافي في قطاع الاستكشاف والإنتاج سيؤثر على توافر إمدادات النفط الكافية في الوقت المناسب لتلبية الطلب المتزايد إلى ما بعد عام 2023.

وتأكيداً على قيمة وأهمية الحفاظ على الإجماع كأمر ضروري لتماسك دول أوبك+، وبالنظر إلى أحدث أساسيات سوق النفط، قررت دول أوبك+ تعديل مستوى الإنتاج بالزيادة بمقدار 100 ألف ب/ي خلال شهر سبتمبر 2022، ليصل مستوى إنتاج مجموعة دول أوبك+ إلى حوالي 44 مليون ب/ي، ***وفقاً للجدول الموضح أدناه***.

مستوى إنتاج دول أوبك+ المعتمد خلال شهر سبتمبر 2022
(ألف برميل/يوم)

دول أوبك*		دول خارج أوبك	
الجزائر	1057	أذربيجان	718
أنجولا	1529	البحرين	205
الكونغو	325	بروناي	102
غينيا الاستوائية	127	كازاخستان	1710
الجابون	187	ماليزيا	595
العراق	4663	المكسيك	1753
الكويت	2818	عُمان	883
نيجيريا	1830	روسيا	11030
السعودية	11030	السودان	75
الإمارات	3186	جنوب السودان	130
دول أوبك – 10	26753	دول خارج أوبك – 10	17202
دول أوبك+	43955		

* تم استثناء ليبيا وإيران وفنزويلا من اتفاق أوبك+.
المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وفي الخامس من شهر سبتمبر 2022 عقدت دول أوبك+ اجتماعها الوزراي رقم 32، أشار الاجتماع إلى التأثير السلبي للتقلبات وإنخفاض السيولة على سوق النفط في الوقت الحالي، والحاجة إلى دعم استقرار السوق وعمله بكفاءة. كما لاحظ الاجتماع أن التقلبات المرتفعة وزيادة حالة عدم اليقين تتطلب التقييم المستمر لظروف السوق والاستعداد لإجراء تعديلات فورية على الإنتاج بأشكال مختلفة، إذا لزم الأمر، وأن دول أوبك+ لديها الالتزام والمرونة والوسائل ضمن الآليات الحالية لإعلان التعاون للتعامل مع هذه التحديات وتقديم التوجيه لسوق النفط.

وبناء على ما تقدم، قررت دول أوبك+ خفض مستوى الإنتاج بمقدار 100 ألف ب/ي خلال شهر أكتوبر 2022 ليصل إلى حوالي 43.9 مليون ب/ي، ***وفقاً للجدول الموضح أدناه***. مع النظر في الدعوة لعقد اجتماع وزاري لمجموعة دول أوبك+ في أي وقت لمناقشة تطورات سوق النفط العالمي، إذا لزم الأمر.

مستوى إنتاج دول أوبك+ المعتمد خلال شهر أكتوبر 2022
(ألف برميل/يوم)

دول أوبك*		دول خارج أوبك	
الجزائر	1055	أذربيجان	717
أنجولا	1525	البحرين	205
الكونغو	325	بروناي	102
غينيا الاستوائية	127	كازاخستان	1706
الجابون	186	ماليزيا	594
العراق	4651	المكسيك	1753
الكويت	2811	عُمان	881
نيجيريا	1826	روسيا	11004
السعودية	11004	السودان	75
الإمارات	3179	جنوب السودان	130
دول أوبك – 10	26689	دول خارج أوبك – 10	17165
دول أوبك+	43854		

* تم استثناء ليبيا وإيران وفنزويلا من اتفاق أوبك+.
المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

2. السحب من مخزونات النفط الاستراتيجية في الدول المستهلكة الرئيسية

توصلت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية خلال اجتماعها الطارئ الذي عقد في الأول من شهر أبريل 2022 إلى قرار بإجراء سحب إضافي[9] من مخزوناتها الاستراتيجية، وأعربت عن المخاوف بشأن أمن الطاقة في ظل استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية التي تضع ضغوطاً كبيرة على أسواق النفط العالمية، وهو ما يؤدي إلى زيادة تقلب الأسعار، على خلفية تقلص المخزونات التجارية العالمية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2014 وقدرة منتجي النفط المحدودة على توفير إمدادات إضافية على المدى القصير. وفي السادس من شهر أبريل 2022 تم الإعلان عن أن الكميات الإضافية المسحوبة من المخزونات الاستراتيجية تبلغ 120 مليون برميل على مدى ستة أشهر (بما في ذلك 60 مليون برميل ساهمت بها الولايات المتحدة الأمريكية[10] كجزء من سحبها الإجمالي من مخزوناتها الاستراتيجية)، مما يجعله أكبر سحب من المخزونات في تاريخ وكالة الطاقة الدولية. ***موزعة كما هو موضح في الجدول التالي:***

السحب الإضافي من المخزونات الاستراتيجية للدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية، وفقاً للقرار المتخذ في 1 أبريل 2022، (ألف برميل)

الدولة	إجمالي الكمية المسحوبة	الدولة	إجمالي الكمية المسحوبة
الولايات المتحدة الأمريكية	60559	ألمانيا	6480
أستراليا	1608	اليونان	624
اليابان	15000	المجر	531
كوريا الجنوبية	7230	أيرلندا	451
نيوزلندا	483	إيطاليا	5000
بولندا	2298	ليتوانيا	180
اسبانيا	4000	تركيا	3060
أستونيا	74	هولندا	1600
فنلندا	369	المملكة المتحدة	4408
فرنسا	6047	الإجمالي	120000

المصدر: وكالة الطاقة الدولية.

[9] أعلنت وكالة الطاقة الدولية في الأول من شهر مارس 2022 عن إجراء سحب من مخزوناتها النفطية الاستراتيجية يبلغ نحو 61.7 مليون برميل، في إطار خطة الاستجابة الأولية للطوارئ للتخفيف من نقص الإمدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية. يأتي هذا قبل أن يتم الإعلان في 9 مارس عن زيادة الكمية المسحوبة من المخزونات النفطية الاستراتيجية إلى نحو 62.7 مليون برميل، حيث ساهمت كلاً من فرنسا وبولندا بكميات أكبر من تعهداتهما الأولية.

[10] في 31 مارس 2022 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن إجراء سحب قياسي من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) اعتباراً من شهر مايو 2022.

وبناء على ما تقدم، سيتم توفير حوالي 240 مليون برميل من مخزونات النفط في حالات الطوارئ من قبل الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية خلال الفترة (مايو – أكتوبر 2022)، أي ما يعادل نحو 1.33 مليون ب/ي في سوق النفط العالمية.

تجدر الإشارة إلى أنه قبل بدء الأزمة الروسية الأوكرانية، كانت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية تمتلك 1.5 مليار برميل من المخزونات النفطية العامة وحوالي 575 مليون برميل بموجب التزامات مع الصناعة. لذلك، فإن إجمالي الكميات المسحوبة من قبل وكالة الطاقة الدولية خلال عام 2022 البالغة 182.7 مليون برميل تمثل نسبة تقدر بنحو 9% من إجمالي مخزونات النفط الطارئة التي تكون إما في شكل مخزونات عامة (مملوكة للحكومة أو بواسطة وكالات متخصصة)، أو مخزونات تحتفظ بها الصناعة بموجب التزام من الحكومة. وفي حالة المخزونات العامة يمكن السحب منها عن طريق المناقصات أو القروض، اعتماداً على الحصص المحددة واحتياجات السوق في كل دولة. أما في حالة المخزونات الصناعية الملزمة، سيتم تخفيض الالتزامات من خلال المراسيم التشريعية أو التفويضات الإدارية، لإتاحة الأحجام للاستهلاك.

3. خطة الاتحاد الاوروبي بشأن سرعة تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري الروسي والإسراع من الانتقال إلى الاعتماد على الطاقات المتجددة.

استجابة للصعوبات واضطراب سوق الطاقة العالمي الناجم عن الأزمة الروسية الأوكرانية، قدمت المفوضية الأوروبية في الثامن عشر من شهر مايو 2022 خطة "REPowerEU"[11] بشأن إنهاء اعتماد الاتحاد الأوروبي على الوقود الأحفوري الروسي، الذي يستخدم كأداة ضغط اقتصادية وسياسية ويكلف دافعي الضرائب في الدول الأوروبية ما يقرب من 100 مليار يورو سنوياً، ويعرقل معالجة أزمة تغير المناخ.

تضمنت التدابير الواردة في خطة الاتحاد الأوروبي عدة محاور وهي: ترشيد الطاقة، وتنويع إمدادات الطاقة، والإسراع من الاعتماد على الطاقات المتجددة لتحل محل الوقود الأحفوري في المنازل والمصانع وتوليد الطاقة.

[11] خطة المفوضية الأوروبية لجعل أوروبا مستقلة عن الوقود الأحفوري الروسي قبل عام 2030، في ضوء الأزمة الروسية الأوكرانية.

أولاً: ترشيد أو توفير الطاقة

توفير الطاقة هي أسرع وأرخص طريقة لمعالجة أزمة الطاقة الحالية وخفض تكلفتها. تقترح المفوضية الأوروبية تعزيز تدابير كفاءة الطاقة طويلة الأجل، بما في ذلك زيادة هدف كفاءة الطاقة الملزم ضمن حزمة "Fit for 55"[12] من تشريعات الصفقة الخضراء الأوروبية من 9% إلى 13% مما سيساعد في الاستعداد للتحديات المحتملة خلال فصل الشتاء القادم. وفي هذا السياق، تناولت المفوضية الأوروبية التغييرات السلوكية قصيرة المدى التي يمكن أن تخفض الطلب على الغاز والنفط بنسبة 5%، مع تشجيع دولها الأعضاء على بدء حملات توعية محددة تستهدف القطاع المنزلي والصناعي، والتأكيد على أهمية استخدام التدابير المالية لتحقيق وفورات الطاقة، مثل تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة على أنظمة التدفئة الموفرة للطاقة وعزل المباني والأجهزة والمنتجات. كما حددت المفوضية الأوروبية تدابير طارئة في حالة النقص الشديد لامدادات الطاقة، وستصدر توجيهات بشأن معايير تحديد الأولويات وتسهيل خطة الاتحاد الأوروبي المنسقة لخفض الطلب.

ثانياً: تنويع الإمدادات ودعم الشركاء الدوليين

يعمل الاتحاد الأوروبي مع شركاء دوليين لتنويع الإمدادات لعدة أشهر، وقد حقق مستويات قياسية من واردات الغاز الطبيعي المسال وزيادة شحنات الغاز عبر خطوط الأنابيب. وستتيح منصة الاتحاد الأوروبي للطاقة التي تم إنشاؤها حديثاً، بدعم من فرق العمل الإقليمية، عمليات الشراء المشتركة الطوعية للغاز والغاز الطبيعي المسال والهيدروجين من خلال تجميع الطلب وتحسين استخدام البنية التحتية وتنسيق التواصل مع الموردين. وكخطوة تالية، ستنظر اللجنة في تطوير **"آلية شراء مشتركة - joint purchasing mechanism"** والتي ستتفاوض وتتعاقد على شراء الغاز نيابة عن الدول الأعضاء المشاركة. ستنظر المفوضية أيضاً في الإجراءات التشريعية التي تتطلب تنويع إمدادات الغاز بمرور الوقت من قبل دولها الأعضاء، وستتيح منصة الاتحاد الأوروبي للطاقة أيضاً إمكانية الشراء المشترك للهيدروجين الأخضر.

هذا وستعمل إستراتيجية الطاقة الخارجية للاتحاد الأوروبي التي تم تبنيها على تسهيل تنويع مصادر الطاقة وبناء شراكات طويلة الأمد مع الموردين، بما في ذلك التعاون في مجال الهيدروجين

[12] مجموعة من المقترحات لمراجعة وتحديث تشريعات الاتحاد الأوروبي ووضع مبادرات جديدة بهدف ضمان أن سياسات الاتحاد الأوروبي تتماشى مع أهداف المناخ التي وافق عليها المجلس والبرلمان الأوروبي.

أو التقنيات الخضراء الأخرى. وستعطي الاستراتيجية الأولوية لالتزام الاتحاد الأوروبي بالتحول العالمي للطاقة الخضراء والعادلة، وزيادة توفير الطاقة وكفاءتها للحد من ارتفاع الأسعار، وتعزيز تطوير مصادر الطاقة المتجددة وتطوير مصادر هيدروجين رئيسية في البحر المتوسط وبحر الشمال.

وفي إطار مواجهة الأزمة الروسية الأوكرانية، سيدعم الاتحاد الأوروبي أوكرانيا ومولدوفا ودول البلقان الغربية ودول الشراكة الشرقية، بالإضافة إلى الشركاء الأكثر ضعفاً. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع أوكرانيا لضمان أمن الإمدادات وقطاع طاقة فعال، مع تمهيد الطريق أمام تجارة الكهرباء والهيدروجين الاخضر في المستقبل، وكذلك إعادة بناء نظام الطاقة في إطار مبادرة REPowerUkraine.

ثالثاً: الإسراع من الاعتماد على الطاقات المتجددة

سيؤدي التوسع الهائل في استخدام الطاقات المتجددة وسرعة الاعتماد عليها في توليد الطاقة وفي الصناعة والمباني والنقل إلى تحقيق استقلال الطاقة بشكل سريع، وتعزيز التحول الأخضر، وخفض الأسعار بمرور الوقت. وتقترح المفوضية الأوروبية زيادة الهدف الرئيسي لعام 2030 لمصادر الطاقة المتجددة من 40% إلى 45% ضمن حزمة "Fit for 55". هذا وسيؤدي تحديد هذا الطموح العام المتزايد إلى إنشاء إطار عمل لمبادرات أخرى.

رابعاً: تقليل استهلاك الوقود الأحفوري في الصناعة والنقل

سيؤدي استبدال الفحم والنفط والغاز الطبيعي في العمليات الصناعية إلى تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتعزيز الأمن والقدرة التنافسية. هذا ويمكن أن يؤدي توفير الطاقة، والكفاءة، واستبدال الوقود، والاستيعاب المعزز للهيدروجين الأخضر والغاز الحيوي والميثان الحيوي من قبل الصناعة إلى الاستغناء عن ما يقارب 35 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بحلول عام 2030 بالإضافة إلى ما هو متوقع بموجب حزمة "Fit for 55".

خامساً: الاستثمار الذكي

يتطلب تحقيق أهداف خطة "REPowerEU" استثماراً إضافياً بقيمة 210 مليار يورو من الآن وحتى عام 2027. هذه دفعة أولى لتحقيق استقلالية وأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي. يمكن أن

يوفر قطع واردات الوقود الأحفوري الروسي ما يقرب من 100 مليار يورو سنوياً. ويجب تلبية هذه الاستثمارات من قبل القطاعين العام والخاص، وعلى المستوى الوطني وعبر الحدود وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي.

4. الاتحاد الاوروبي يفرض حظراً جزئياً على الواردات من النفط الروسي.

تبنى الاتحاد الأوروبي في الثالث من شهر يونيو 2022 حزمة سادسة من العقوبات المفروضة على روسيا بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية، شملت خطة تقضي بحظر ثلثي واردات النفط الروسي. وبموجب هذه الخطة، سيتم حظر الواردات المنقولة بحراً من النفط الخام الروسي اعتباراً من 5 ديسمبر 2022، وستحظر واردات المنتجات البترولية اعتباراً من 5 فبراير 2023. في حين، سيتم إعفاء واردات خطوط الأنابيب من النفط الخام والمنتجات البترولية بشكل مؤقت، وذلك في حل وسط مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك (الدول غير الساحلية) التي تعتمد على الواردات عبر خط أنابيب Druzhba وتواجه مشكلة في العثور على إمدادات نفط بديلة، مع منع تلك الدول من إعادة بيع النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية إلى دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي أو أي مكان آخر.

ستسمح هذه الخطة لبلغاريا بمواصلة الواردات الروسية حتى نهاية عام 2024، ولكرواتيا باستيراد زيت الغاز الروسي (المستخدم كلقيم في مصافي النفط) حتى نهاية عام 2023. بينما تعهدت كلاً من بولندا وألمانيا بالاستغناء عن واردات خطوط الأنابيب بحلول نهاية عام 2022، مما يعني حظر 90% من واردات النفط الروسي.

ويتعلق جزء من حزمة العقوبات السادسة المفروضة على روسيا بتأمين الشحن. حيث لا يمكن لشركات الاتحاد الأوروبي بحلول نهاية عام 2022، تقديم المساعدة الفنية أو خدمات السمسرة أو التمويل أو المساعدة المالية المتعلقة بنقل النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية إلى أي منطقة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه خلال شهر يوليو 2022 اتخذ الاتحاد الأوروبي قرار بشأن السماح للشركات الروسية الحكومية بشحن النفط إلى الدول غير الأعضاء، بموجب تعديل للعقوبات للحد من المخاطر المحتملة على أمن الطاقة العالمي، حيث لن يتم حظر المدفوعات المتعلقة بشراء النفط الخام الروسي المنقول بحراً من قبل شركات الاتحاد الأوروبي.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

1. تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)[13]

أصدرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تقريرها الثالث "التخفيف من آثار تغير المناخ" في الرابع من شهر أبريل 2022، ركز التقرير على استراتيجية التخفيف والحد من الانبعاثات، وحدد خيارات قابلة للتطبيق وسليمة من الناحية المالية في كل قطاع، وخيارات كفيلة بأن تنفذ إمكانية حصر الاحترار عند 1.5 درجة مئوية.

كما يدعو التقرير إلى تسريع وتيرة التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة بمقدار ثلاث مرات، وهو ما يعني توقف الحكومات عن تمويل قطاع الفحم، ليس فقط في الخارج ولكن أيضا في دولها، وحماية الغابات والنظم الإيكولوجية بوصفها حلولا مناخية فعالة.

هذا وقد بلغ المتوسط السنوي لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم أعلى مستوياته على الإطلاق خلال الفترة (2010 – 2019)، لكن معدل النمو تباطأ، بدعم من الانخفاضات المستمرة في تكاليف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبطاريات وبنسبة تصل إلى حوالي 85%. وأدت مجموعة متزايدة من السياسات والقوانين إلى تعزيز كفاءة الطاقة وخفض معدلات إزالة الغابات، وتسريع نشر الطاقة المتجددة. لكنه حذر من أنه بدون إجراء تخفيضات فورية وعميقة للانبعاثات في جميع القطاعات، فإن الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية سيكون أمرا بعيد المنال.

ووفقاً للسيناريوهات التي يتضمنها التقرير، يتطلب الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية، أن تصل انبعاثات غازات الدفيئة العالمية إلى ذروتها قبل عام 2025 على أبعد تقدير، وأن يتم تقليلها بنسبة 43% بحلول عام 2030، في الوقت نفسه، يجب تقليل استخدام الميثان بمقدار الثلث تقريباً.

[13] هيئة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بتقييم العلوم المتعلقة بتغيّر المناخ، أنشأها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام 1988 لتزويد القادة السياسيين بتقييمات علمية دورية بشأن تغير المناخ وآثاره ومخاطره، وطرح استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وتضم الهيئة حالياً 195 دولة عضواً.

2. خطة عمل الأمم المتحدة المعنية بالطاقة لعام 2022

أطلقت الأمم المتحدة مبادرتين جديدتين بشأن "تسريع العمل نحو توفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة للجميع، والوصول إلى الهدف الطموح المتمثل في خفض انبعاثات الكربون" في الرابع من شهر مايو 2022، تفي خطة عمل الأمم المتحدة المعنية بالطاقة لعام 2025 بالالتزامات التي تم التعهد بها في اجتماع "تسريع العمل من أجل تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة دعماً لأجندة عام 2030 واتفاق باريس للمناخ"، الذي عقد في شهر سبتمبر 2021، وتم خلاله وضع خارطة طريق عالمية للوصول إلى الطاقة النظيفة والتحول نحوها، بحلول نهاية العقد الحالي، مع المساهمة في هدف الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر، بحلول عام 2050. تجمع خطة العمل بين حوالي 30 منظمة تعمل في جميع جوانب الطاقة والتنمية المستدامة.

كما تم إطلاق شبكة عمل اتفاق الطاقة لربط الحكومات التي تسعى للحصول على دعم فيما يتعلق بأهداف الطاقة النظيفة، مع الحكومات والشركات الأخرى التي تعهدت بالفعل بتقديم أكثر من 600 مليار دولار كمساعدات.

3. مبادرة الأمم المتحدة الجديدة بشأن التمويل والهادفة لتعزيز العمل المناخي

تم إطلاق مبادرة تمويل جديدة بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشكل رسمي في 30 يونيو 2022، تهدف المبادرة لتعزيز التنبؤ بالطقس والمناخ، وتحسين أنظمة الإنذار المبكر، وحماية الوظائف ودعم التكيّف مع المناخ. هذا ويُعد مرفق تمويل عمليات المراقبة المنهجية (SOFF) هو حجر أساس المبادرة الجديدة، الذي يهدف لضمان تغطية خدمات الإنذار المبكر في غضون الأعوام الخمس المقبلة، ويسعى إلى معالجة المشكلة طويلة الأمد المتمثلة في عدم كفاية خدمات التنبؤ بالطقس والمناخ، لا سيما في الدول الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

ودعماً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ستعزز تلك المبادرة من الاستجابة الدولية للحفاظ على الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية "من خلال سد فجوات البيانات المناخية".

4. حوار بطرسبرج الثالث عشر حول المناخ

عُقد حوار بطرسبرج الثالث عشر حول المناخ في مدينة برلين، ألمانيا خلال الفترة من 17 إلى 19 يوليو 2022، بمشاركة 40 دولة يمثلها وزراء ومسؤولي المناخ. وقد ترأس الحوار كلاً من ألمانيا وجمهورية مصر العربية التي تستضيف مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP27" بمدينة شرم الشيخ في شهر نوفمبر 2022. تطرق الحوار إلى كيفية الاستمرار فى التركيز على مكافحة ظاهرة التغير المناخى، وناقش الاتفاقيات الرئيسية لحماية المناخ، مع التأكيد على أهمية بناء توافق في الآراء وتوفير التوجيه السياسي لحل الخلافات بهدف تحسين تنفيذ العمل المناخي، والحاجة إلى سرعة التحرك لتنفيذ جميع القرارات التي تهدف إلى الحد من الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية. كما دعت الدول الأفريقية إلى خفض الديون لتمكينها من مكافحة آثار تغير المناخ بشكل أفضل.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثاني من عام 2022 بنحو 298 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 18.5 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.6 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام **دول أوبك+** (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بتعديل إجمالي الإنتاج الشهري بالزيادة بمقدار 400 ألف ب/ي خلال شهر أبريل 2022، وبمقدار 432 ألف ب/ي خلال شهري مايو ويونيو. ***كما يوضح الجدول (13) والشكل (15).***

الجدول (13)
التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2021-2022)*

		كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2021	الربع الثاني	15.890	98.1
2022	الربع الأول	18.171	160.3
	الربع الثاني*	18.469	189.5
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الأول 2022	0.298	29.2
	الربع الثاني 2021	2.579	91.4

* بيانات تقديرية.

ملاحظات:
- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (15)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2022-2021)

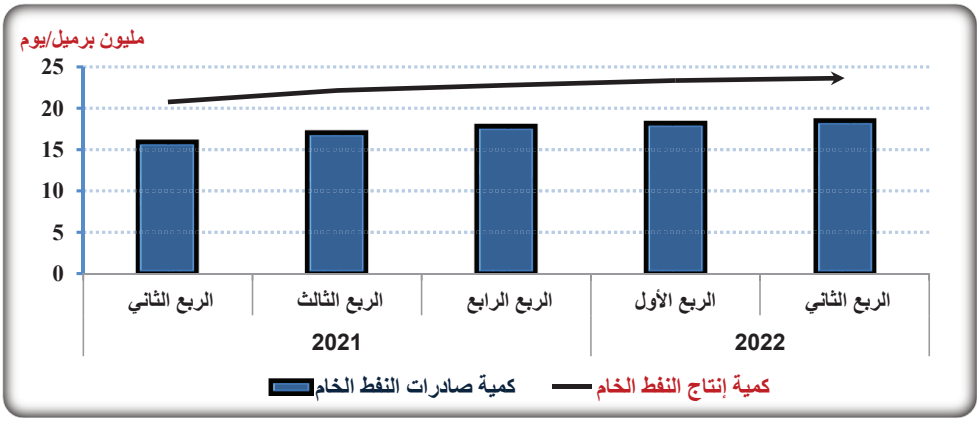

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الإنعكاس الإيجابي لارتفاع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الثاني من عام 2022 على قيمة صادرات النفط الخام في

الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لترتفع إلى مستويات لم تشهدها منذ أكثر من سبعة أعوام. فقد ارتفعت قيمة صادرات النفط بنحو 29.2 مليار دولار، أي بنسبة 18.2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 189.5 مليار دولار، أي ما يقارب ضعف القيمة المسجلة في الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (13) والشكل (16).***

الشكل (16)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2022-2021)

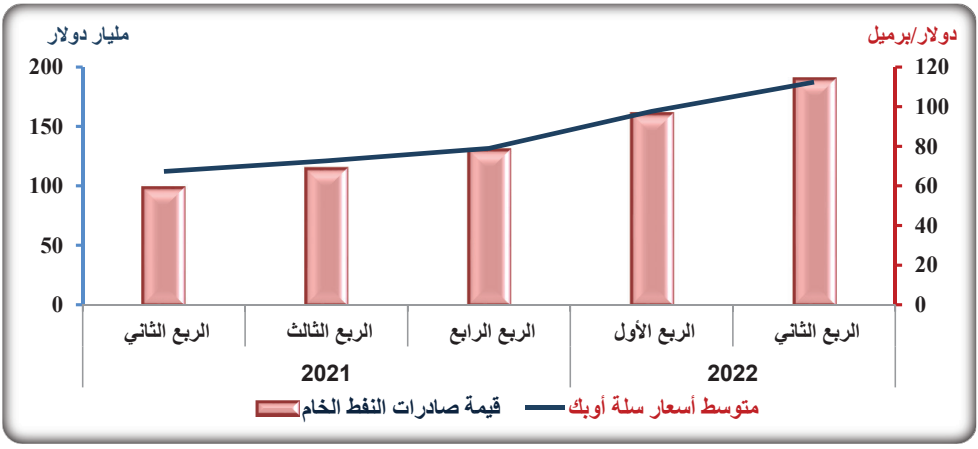

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثاني من عام 2022، حيث واصلت مستويات الناتج في القطاعات النفطية نموها الإيجابي. ويعزى ذلك في الأساس إلى استمرار التعافي في أداء الاقتصادات الوطنية، وما صاحبه من انتعاش في مستويات الطلب على النفط، عقب رفع أغلب القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد. وقد كان لالتزام دول أوبك+ بإتفاق خفض الإنتاج دوراً كبيراً في تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، ومن ثم تقديم الدعم لأسعار النفط الخام التي ارتفعت إلى أعلى مستوياتها خلال عدة أعوام، ما شكل دعماً إضافياً

لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبدرجات متفاوته في الإيرادات النفطية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

يذكر أن **تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي**، أشار إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستحقق نمواً أفضل من المتوقع في عام 2022، بدعم من ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، وارتفاع إنتاج النفط بما يتماشى مع اتفاق أوبك+، واستمرار تحسن نمو القطاع غير النفطي.

كما أشار أحدث **تقرير صادر عن البنك الدولي بشأن "المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** في ظل سيناريو عدم اليقين الشديد الذي تخيم عليه المخاطر الجيوسياسية، إلى أنه من المرجح أن تستفيد الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من ارتفاع أسعار الطاقة من خلال ارتفاع عائدات الصادرات، وزيادة الاستثمار في قطاع الطاقة، وتحسن موازين التجارة والمالية العامة. حيث يتوقع نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط في المنطقة بنحو 5.4% بفضل التعافي من تداعيات جائحة كورونا، والزيادة المتوقعة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره.

وتجدُر الإشارة إلى أن السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد قطاعات الصحة والمالية العامة والقطاع المالي قد حدت من الأثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

غير أن هناك مخاوف بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة أوابك على المدى القريب، تماشياً مع وجود درجة عالية من عدم اليقين تحيط بآفاق الاقتصاد العالمي الذي شهد انكماشاً ملحوظاً في أدائه خلال الربع الثاني من عام 2022، وسط تنامي مخاطر التطورات الجيوسياسية، لا سيما الضغوط التضخمية والإنقطاعات في سلاسل التوريد.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سينخفض إلى 98 دولار/برميل في نهاية عام 2022، كما يتوقع أن ينخفض متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى 92 دولار/برميل في نهاية عام 2022.

يذكر أن سوق النفط العالمية تشهد تقلبات ملحوظة وتحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط، ولكن تتوقع **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)** أن تتجه أسعار النفط الخام نحو الانخفاض خلال الفترة المتبقية من عام 2022، على خلفية تنامي مخاوف تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وما يرتبط به من تراجع في الطلب على النفط الخام ومنتجاته، في ظل قيام البنوك المركزية العالمية برفع أسعار الفائدة لكبح التضخم المتزايد. فضلاً عن ارتفاع الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوى له منذ منتصف عام 2002، مما يجعل النفط الخام أكبر تكلفة بالعملات الأخرى.

ومن العوامل التي يتوقع أن تحد من الانخفاض المتوقع في الأسعار، تنامي المخاطر بشأن نقص الإمدادات بالتزامن مع اتفاق وزراء مالية مجموعة الدول السبع الكبرى على فرض سقف لأسعار صادرات النفط الروسية، وتعهد روسيا بالتوقف عن بيع النفط للدول التي ستطبق هذا الإجراء. فضلاً عن الحظر الأوروبي لواردات النفط الروسية المقرر أن يبدأ في أوائل شهر ديسمبر القادم، وتضاؤل توقعات عودة صادرات النفط الإيرانية إلى الأسواق على المدى القريب. كما يتوقع أن يساهم حرص مجموعة دول أوبك+ على دعم استقرار وتوازن سوق النفط، وما يرتبط به من قرارات بشأن خفض مستوى الإنتاج المستهدف، في دعم أسعار النفط الخام.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 1.7 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 66.2 مليون ب/ي، وأن تستمر في الارتفاع بعد ذلك لتصل خلال الربع الرابع من عام 2022 إلى نحو 67.1 مليون ب/ي. **وبشكل عام**، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات خلال عام 2022 بنحو 2.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل

إلى 65.8 مليون برميل/يوم، وهو تقريباً نفس مستوى التوقعات السابقة، حيث تم رفع النمو المتوقع لإنتاج روسيا النفطي مع استمرار حالة عدم اليقين المحيطة به، وفي المقابل تم خفض النمو المتوقع لإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وكازاخستان وأذربجيان. هذا وستكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2022 هي الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل وكندا والصين وغيانا.

ومن جانب آخر، تشير أحدث تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وAnadarko) في شهر أغسطس 2022 ليصل إلى نحو 8.908 مليون ب/ي، ويتوقع أن يواصل ارتفاعه في شهر سبتمبر ليصل إلى نحو 9.049 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى مسجل له مُنذ شهر مارس 2020.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 99.7 مليون ب/ي، وأن يستمر في الارتفاع بعد ذلك ليصل إلى مستوى قياسي يبلغ حوالي 102.4 مليون ب/ي خلال الربع الرابع من عام 2022. **وبشكل عام**، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2022 بنحو 3.1 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.2% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 100 مليون ب/ ي، وهو نفس مستوى التوقعات السابقة. هذا ويمثل التوجه لاستخدام النفط بدلاً عن الغاز الطبيعي مرتفع التكلفة، لتوليد الطاقة وفي العمليات الصناعية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا وآسيا، مكوناً هاماً لتوقعات الطلب على النفط لعام 2022.

في هذا السياق، يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2022 بحوالي 1.6 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.6% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 46.4 مليون ب/ ي، مع استحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في ظل تعافي الطلب على الغازولين والديزل. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.5 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.8%، ليصل إلى نحو

53.7 مليون ب/ي، بدعم من الزيادة المطردة في الطلب على الوقود الصناعي ووقود النقل، تزامناً مع انتعاش النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المرتبطة بفيروس كورونا في الصين.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، والتحديات المتعلقة بإمكانية عودة ظهور فيروس كورونا ومتحوراته الجديدة وتأثيرها على وقود النقل، والاختناقات في سلاسل التوريد، ومستويات التضخم المرتفعة، وتأثير التطورات التكنولوجية بما في ذلك الرقمنة والمركبات الكهربائية، فضلاً عن قضايا التجارة المستمرة وتأثيرها على متطلبات الوقود الصناعية.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)